فاروق جويدة

آثار مصر.. كيف ماتت؟

دار غريب

للطباعة والنشر والتوزيع

القاهرة

Bibliotheca Alexandrina
01172815

آثار مصر .. كيف هانت ؟

اهداءات ٢٠٠٠
دار غريب للنشر والتوزيع
القاهرة

فاروق جويدة

General Organization of the Alexandria Library (GOAL)
Bibliotheca Alexandrina

آثار مصر..
كيف هانت؟

١٧٢٧٧/ك:

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
ـبة الاسكندرية

دار غريب
للطباعة والنشر والتوزيع
القاهرة

الكتاب : آثار مصر كيف هانت
المؤلف : فاروق جويدة
تاريخ النشر : ١٩٩٩
رقم الإيداع : ٢٦٥٧
الترقيم الدولى : I S B N 977 - 215 - 392 - 0

حقوق الطبع والنشر والاقتباس محفوظة للناشر ولا يسمح
بإعادة نشر هذا العمل كاملاً أو أى قسم من أقسامه ، بأى
شكل من أشكال النشر إلا بإذن كتابى من الناشر

الناشر : **دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع**
شركة ذات مسئولية محدودة

الإدارة والمطابع : ١٢ شارع نوبار لاظوغلى (القاهرة)
ت : ٣٥٤٢٠٧٩ فاكس ٣٥٥٤٣٢٤
التوزيع : دار غريب ٣،١ شارع كامل صدقى الفجالة - القاهرة
ت : ٥٩٠٢١٠٧ - ٥٩١٧٩٥٩
إدارة التسويق
والمعرض الدائم : ١٢٨ شارع مصطفى النحاس مدينة نصر - الدور الأول

مقدمة

إذا أردت أن تعرف شعبًا فابحث عن تاريخه.. وإذا أردت أن تعرف إنسانا فابحث عن مواقفه.. وإذا أردت أن تعرف أرضا فابحث عن كنوزها.. وإذا أردت أن تعرف حضارة فاسأل عن رموزها.

من أجل هذا كان دفاعنا الدائم والمستميت عن ذاكرة هذه الأمة التى تجسدت فى بعض رموزها من البشر والآثار والأماكن.

ومن الخطأ أن ننظر للآثار على أنها تاريخ عبر؛ لأن التاريخ لا يموت.. إنه يمثل جانبًا من أهم مكونات الذاكرة البشرية.. إنه الرصيد الدائم من التجارب والخبرات والمواقف التى تعطى الإنسان القدرة على أن يواجه الحاضر، ويتصور المستقبل ويحلق بخياله بين ذلك كله.

ولهذا فإن التراكمات الحضارية والثقافية فى ذاكرة الأمة تمثل هذا التاريخ الممتد إلى أعمق جذور مكوناتها.. إنها أحيانا تبدو مجموعة خيوط قد لا نراها ولكننا نستشعرها فى كل شىء.

والذى يقف أمام أثر من الآثار لا يشاهد فقط مكانا ولكنه يستعيد تاريخًا.. ويحس ذاكرة.. فإذا سقط المكان أو توارى .. سقطت معه رموز التاريخ .. وضاعت ذاكرة الأمة.

من أجل هذا نحارب لكى تبقى هذه الأماكن فى ضمير كل الأجيال شاهدة على تاريخ هو بكل المقاييس جدير بكل اعتزازنا وفخرنا.. إن هذا التاريخ حصاد عطاء أجيال أدركت مسئوليتها وشاركت فى بناء هذا الوطن عبر أزمنة وعصور مختلفة، ومن حقها علينا أن نصون لها ما تركت.

وحينما يسقط أثر هنا أو يدمر أثر هناك.. فإن ذلك يعنى أننا نقطع من تاريخنا جزءا.. ونلغى من ذاكرتنا شيئًا لن نعوضه أبدًا.

مازلت أذكر ألسنة النيران وهى تنبعث منذ سنوات فى مبنى الأوبرا المحترقة.. ومازالت فى خيالى صورة قصر الجوهرة والنار تحاصره من كل جانب.. وها هو قصر المسافرخانة يلقى نفس المصير.

مازالت أخبار تهريب وسرقة الآثار تطارد عيوننا كل يوم فى صفحات الحوادث، حتى أصبح الحديث عن آثار مصر الضائعة حديثًا دائما فى كل صحف العالم.

وهناك شعوب بلا تاريخ وتحاول بالأكاذيب أن تكون صاحبة دور وتاريخ ورسالة، بينما نجد أصحاب التاريخ الحقيقى يفرطون كل يوم فى تراثهم الحضارى والمعمارى.

وتتسلل لعنة المال لكى تعبث بأعرق رموزنا وهو الآثار، وأعظم ما نملك وهو التاريخ.

وعندما يفكر البعض فى إنشاء فنادق وملاهى وبازارات فى أماكن أثرية مثل قلعة صلاح الدين أو قصر محمد على بالمنيل.. وعندما يصمت الرأى العام أمام حريق قصر المسافرخانة.. وقصر إسماعيل المفتش أمام الإهمال والتسيب وخراب الذمم.. إننا بذلك لا ندمر التاريخ وحده ولكننا نستبيح الحاضر والمستقبل؛ لأن هذه الآثار - التى عاشت مئات وآلاف السنين فى ظل عصور مختلفة- أمانة فى أعناقنا يجب أن نسلمها لأجيال ستجىء.

إن تراث مصر المعمارى والحضارى والأثرى ملك لكل أجيالها، ولا نتصور أن يقال إننا فى نهاية القرن العشرين دمرنا أجمل ما ملكت أيدينا من القصور الفاخرة لكى نبنى على أطلالها ناطحات سحاب قبيحة.

لا أتمنى أن يقف أحد المؤرخين يوما ليقول إن المصريين فى نهاية القرن العشرين أقاموا فى قلعة صلاح الدين العريقة فنادق وملاهى أدت إلى انهيار القلعة العتيقة.

سوف يقول التاريخ إن قصر المسافرخانة وهو قطعة معمارية نادرة قد احترق كما احترق قصر الجوهرة ودار الأوبرا.

سوف يقول التاريخ إن آثار مصر وهى أغلى ما تملك قد تعرضت لعمليات نهب سريع خسرت مصر فيها الكثير من آثارها النادرة.

سوف يكون حساب التاريخ لنا شيئًا قاسيا؛ لأن آثار مصر أمانة وقد فرطنا فى هذه الأمانة.

وفى هذا الكتاب محاولة للتصدى لهذا الزحف الضارى على آثار مصر وتاريخها.. ورغم عدم التكافؤ بين دعاة الحق ومروجى الباطل فقد كسبنا بعض الجولات، ومنها إنقاذ قصر محمد على بالمنيل فى اللحظات الأخيرة، وصدر أمر عسكرى من رئيس الوزراء بمنع هدم القصور والفيلات، والتصدى لمحاولة تخريب قلعة صلاح الدين بمشروع سياحى مشبوه فى باب العزب.

هذا الكتاب مجموعة من المقالات التى نشرتها فى جريدة الأهرام قلعة الصحافة المصرية، وفيها حاولت أن أدافع عن أهم مكوناتها الحضارية والإنسانية والتاريخية وهوآثار مصر.. ومازالت المعركة تحتاج إلى كل الشرفاء ليقفوا أمام هذه المحاولة الخطيرة لتغييب عقل الأمة وتخريب ذاكرتها الوطنية.

إن حماية آثار مصر واجب وطنى يسبق كل الواجبات.

فاروق جويدة

القاهرة يناير ١٩٩٩

مذبحة جديدة فى قصر محمد على بالمنيل

كنا اول من أثار قضية محاولة انتهاك حرمة قصر محمد على بالمنيل سواء بالتأجير أو البيع أو انشاء فندق على حديقته العتيقة التى تضم أندر النباتات والأشجار فى العالم.. كان ذلك منذ ثلاث سنوات ويومها تلقينا تأكيدًا من المسئولين وعلى رأسهم د. عاطف عبيد وزير قطاع الأعمال، والفنان فاروق حسنى وزير الثقافة، ود. ممدوح البلتاجى وزير السياحة بأن القصر سوف يبقى أثرا تاريخيا بما فى ذلك المتحف الإسلامى والقاعة الذهبية والحديقة .. كان ذلك فى حكومة د. عاطف صدقى رئيس الوزراء السابق وكان د. عاطف عبيد وزيرا لقطاع الأعمال وما زال حتى الآن يشغل هذا المنصب فى حكومة د. كمال الجنزورى رئيس الوزراء.

ويبدو أن كل شىء فى مصر ينسى بعد حين كما قال أمير الشعراء أحمد شوقى .. فقد عاد اللغط يحيط مرة أخرى بالقصر العريق، ويبدو أن المسئولين عن الخصخصة حاولوا تنويم الجميع طوال هذه السنوات حتى يمكن أن تتم الجريمة فى هدوء ودون ضجيج إعلامى أو صحفى .. ولكن الحقيقة قد تختفى بعض الوقت ولكن من الصعب جدا أن نخفيها كل الوقت خاصة إذا كانت الجريمة بهذا الحجم الضخم فهى تقع على مساحة ١٧ فدانا فى قلب القاهرة، وفى واحد من أهم وأعرق قصورها التاريخية بما يحتويه من آثار وأشجار يبلغ عمر بعضها ربعمائة عام.

وأخيرًا تم الإعلان الواضح والصريح عن النية المبيتة لاغتيال حديقة الفندق ومساحتها عشرة أفدنة تقريبا حيث يجرى حاليا بحث ١٣ عرضا لإنشاء فندق أو مجموعة فنادق فى حديقة القصر وتتصارع فى تلك العروض شركات عالمية وأخرى مصرية.

وقد أعلنت ذلك شركة «ايجوث» وهى تسمى نفسها بالشركة المصرية للسياحة والفنادق حيث تتفاوض الآن لتخريب واحد من أهم القصور التاريخية فى مصر .. وهناك معركة تدور الآن فى الخفاء بين شركة إيجوث وإحدى الشركات الخاصة التى تخصصت فى ترميم الآثار وتخريبها فى السنوات الأخيرة خاصة الإسلامية منها.

وشركة إيجوث هذه تخصصت فى ارتكاب أبشع الجرائم ضد قصور مصر التاريخية .. فقد كانت وراء إعدام عدد من هذه القصور، كما حولت البعض الآخر إلى فنادق، وتخلصت من قصور أخرى بالبيع أو التخريب رغم أننا لا نذكر لها تاريخا فى عالم السياحة.

ولا أريد أن أكتب المراثى فى القصور التى خسرتها مصر سواء بالهدم أو البيع أو التخريب، فهذه واحدة من المآسى التى سوف يحاسبنا التاريخ عليها حسابا عسيرا .. ولن أتحدث عن آثار مصر المعمارية التى شوهتها أيادى القبح والسمسرة واغتيال الجمال .. ولن أتحدث عن آلاف الفيللات الجميلة التى توارت تحت معاول الهدم لن أتحدث عن ذلك كله، ولكننى أطالب بأن نحافظ على ما بقى عندنا من قصور تاريخية ومنها قصر محمد على.

والدكتور عاطف عبيد كان وما زال هو الوزير المسئول عن قطاع الأعمال .. وحينما فجرنا قضية قصر محمد على منذ ثلاث سنوات كان يدرك أبعاد هذه القضية بكل جوانبها القانونية والتاريخية والحضارية .. فما الأسباب التى جعلته يتراجع فى ذلك كله .. وعلى أى أساس بدأت شركة «ايجوث» فى تلقى عروض إنشاء فندق فى حديقة القصر.. وهل تم ذلك بناء على موافقة من

مجلس الوزراء أو اللجنة العليا للخصخصة أم أن ذلك كله قد تم من وراء ظهر الجميع .. هناك حقائق ومستندات قانونية يجب أن تعلمها شركة «ايجوث» قبل أن تحاول أن تبيع أو تؤجر حديقة قصر محمد على لإنشاء فندق عليها .. من هذه الحقائق :

- إن شركة إيجوث لا تملك مترًا واحدًا فى قصر محمد على بالمنيل، وكل المستندات الموجودة لديها غير قانونية ولدينا جميع المستندات التى تؤكد ذلك .. إن صاحب القصر الأمير محمد على قام بتسجيل القصر كأثر تاريخى فى ٢٠ ابريل عام ١٩٠٨ . ثم خصص للقصر وقفا من الأراضى الزراعية مساحته ٢٢١٣ فدانا فى محافظة كفر الشيخ للإنفاق على القصر وقد استولت الحكومة على هذه الأراضى بعد ثورة يوليو.

- إن ثورة يوليو لم تصادر قصر محمد على بالمنيل، ولم يكن ذلك حبا فى صاحبه الامير. ولكن السبب فى ذلك أن القصر كان قد تحول بالفعل إلى اثر تاريخى بعد تسجيل وصية صاحبه وتنازله عن القصر للشعب المصرى بحيث يتحول إلى متحف إسلامى ووضع الأمير برنامجا واضحا لفتح أبواب القصر للمواطنين، وكان ذلك كله قبل قيام ثورة يوليو بسنوات طويلة ، ولذلك كان قصر محمد على من القصور التى لم تخضع لقرارات الحراسة والمصادرة مثل بقية القصور الملكية التى استولت عليها الدولة بعد قيام الثورة.

- إن المستند الوحيد الذى تعتمد عليه شركة «ايجوث» فى ادعائها بملكية هذا القصر ليس أكثر من قرار وزارى أصدره السيد على صبرى عندما كان رئيسا لوزراء مصر بالاستيلاء على حديقة القصر وقاعته الذهبية وضمهما إلى مصلحة السياحة فى ذلك الوقت .. وهذا القرار ترتبت عليه كل التجاوزات التى تمت بعد ذلك ومنها تأجير حديقة القصر إلى إحدى الشركات الفرنسية التى اقامت عليها اكشاكا خشبية فى شكل فندق سياحى قبيح وخربت فى ذلك المشروع حديقته العريقة وقطعت عشرات بل مئات الأشجار النادرة.

- فى شهر يناير عام ١٩٨٤ أصدر د. فؤاد محيى الدين رئيس الوزراء فى ذلك الوقت قرارا باعتبار قصر محمد على بالكامل بما فيه الحديقة مناطق أثرية، وشمل ذلك القرار ملحقات القصر ومنها أيضا القاعة الذهبية والحرم الذى يفصل القصر عن النيل .. وبناء على قرار د. محيى الدين أصبح القصر منذ هذا التاريخ يخضع لقانون الآثار رقم ١١٧ الصادر فى عام ١٩٨٣ وبذلك تحول القصر إلى أثر إسلامى تاريخى بكل محتوياته .

هذه الحقائق يعرفها د. عاطف عبيد والمسئولون فى شركة إيجوث التى تعرض الآن حديقة القصر للإيجار كفندق للمغامرين والسماسرة وتجار التاريخ الذين افسدوا آثارنا وخربوا تاريخنا.

وهنا أيضا أريد أن أؤكد أن حكومة د. عاطف صدقى كانت قد حسمت هذه القضية وقررت وقف جميع الإجراءات التى تهدف إلى بناء فندق على حديقة القصر .. فلماذا تراجعت وزارة قطاع الأعمال عن التزام سابق لها بألا تقترب من القصر.

لقد قرأت تصريحا واضحا فى الأيام الأخيرة للمستشار طلعت حماد وزير شئون مجلس الوزراء أكد فيه حرص الحكومة الحالية على بقاء قصر محمد على كأثر تاريخى بكل محتوياته بما فى ذلك حديقته التاريخية، وقال وزير شئون مجلس الوزراء إن أى اعتداء على حرمة القصر مرفوض من اساسه.

وهنا أتوجه بالسؤال إلى د. عاطف عبيد وزير قطاع الأعمال: لماذا حدث هذا التضارب فى القرارات والمواقف بين الإبقاء على حديقة القصر أو تحويلها إلى فندق .. ومن المسئول الذى وافق لشركة ايجوث على عرض حديقة الفندق أمام الشركات العالمية لإقامة فندق عليها .. وهل وافق مجلس الوزراء على ذلك.. ومتى وافق المجلس .. وهل يمكن أن نترك قرارًا بهذه الخطورة لشركة «إيجوث» لتفعل بالقصر ما تشاء ؟

إن عشرات البلدوزرات والأوناش تنتظر الآن خلف جدران القصر العريق وتنتظر اتمام الصفقة لتنطلق فوق جثث الأشجار العتيقة فى مذبحة جديدة من مذابح التاريخ فى مصر.

والأهم من ذلك كله أن د. عاطف عبيد أرسل لنا خطابا منذ ثلاث سنوات تقريبا يؤكد فيه موقفه من قضية قصر محمد على وهو انه ضد إقامة أية إنشاءات فى القصر، وتصورنا يومها أن الموضوع قد انتهى، وأن المعركة قد حسمت لصالح القيمة والتاريخ وليس لصالح التخريب.

ما الذى غير فكر ورأى وزير قطاع الأعمال .. ولماذا وافق أخيرًا على طرح مناقصة بين الشركات لتأجير أو بيع حديقة قصر محمد على .. إننا ننشر اليوم خطاب د. عبيد الذى تعهد فيه يوما بالا تمس قدسية هذا القصر ونسأله بمنتهى الصراحة: لماذا غيرت رأيك يا دكتور ؟.. وما رأى الدكتور الجنزورى رئيس الحكومة فى هذا الاعتداء الصارخ على واحد من أهم القصور التاريخية فى مصر .. واقول للمرة المليون ارفعوا أيديكم عن قصر محمد على .

* * *

هل يحسم رئيس الحكومة هذا الخلاف؟

يتفق معنا د. عاطف عبيد وزير قطاع الأعمال على الأهمية التاريخية والحضارية لقصر محمد على بالمنيل .. ومن هذا المنطلق نريد من د. عبيد أن يقف معنا فى خندق واحد دفاعًا عن هذا القصر العريق وحديقته النادرة، وأن يؤكد موقفه قرارًا وسلوكًا.

ما زال الخلاف قائما بيننا وبين د. عبيد حول استثمار حديقة القصر لأننا نرفض ذلك بأية صورة من الصور . إن شركة «ايجوث» تلقت عروضا دولية لإقامة شاليهات جديدة عددها ٢٢٠ شاليها وربما أكثر فى حديقة القصر.. ود. عبيد يرى أن هذا من حق الشركة، وأنها لن تضر الحديقة فى شىء حيث ستقام هذه الشاليهات فى الأماكن نفسها التى خربتها الشركة الفرنسية قبل ذلك.. أو بمعنى آخر إن هناك مشروعا جديدا لإقامة فندق يحل محل الشركة الفرنسية التى انتهى تعاقدها..

ولعل د. عاطف عبيد يتفق معنا حول نقطتين أساسيتين فى هذه القضية.

النقطة الأولى: إن التعامل مع التاريخ والحضارة له مقاييس خاصة ينبغى ألا تخضع أبدا لمنطق الاستثمار والسوق وقواعد الربحية الاقتصادية من هنا يجب أن نتعامل مع قصر محمد على على أساس أنه قيمة تاريخية وحضارية وليست مجموعة إكشاك خشبية قبيحة سيتم استبدالها باكشاك أخرى أكثر قبحا .. إن لغة الاقتصاد تصلح للتعامل مع الحاضر .. أما التاريخ فله أصول وقواعد ينبغى أن نحرص عليها.

إن قضية قصر محمد على ليست مشروعا نناقش جدواه الاقتصادية أو معدلات الربح والخسارة فيه . فالحديقة العريقة ليست خرابة .. أو قطعة أرض خالية لكى نبحث لها عن مستثمر.. والمتحف ليس مبنى آيلا للسقوط حتى نصدر قرارًا بإزالته.

والنقطة الثانية: إن ما بقى لدى مصر من المتاحف والقصور قليل جدًا إذا قارناه بما كان لدينا فى منتصف هذا القرن .. ومعنى ذلك أننا خسرنا أجمل ما عندنا .. فنحن نشبه الوارث الذى لم يدرك قيمة ما ورث وبدد كل شىء .. وأسرف هنا وباع هناك .. وعليه أن يحافظ على ما بقى بين يديه من أطلال.

هاتان نقطتان لا أعتقد أن د. عبيد يختلف معنا فيهما، ومن

هنا أعطى نفسى الحق فى تفنيد ومناقشة رد وزير قطاع الاعمال.

أولاً : إن تقسيم القصر إلى ثلاث مناطق تقسيم خاطئ ينبغى ألا نعترف به.. كيف نفصل القصر .. عن حديقته .. وعن قاعته الذهبية ولماذا نترك أكثر من جهة إدارية تتصارع على كيان واحدا وتلقى المسئوليات على بعضها البعض .. ومن الذى قام بهذا التقسيم .. ولهذا يجب أن يعود القصر كما أوصى صاحبه وكما سجله فى أوراق رسمية ملكا للشعب المصرى.

ثانيًا : إن قرار السيد على صبرى رئيس وزراء مصر فى عام ١٩٦٤ بإنشاء ٢٢٠ شاليها فى حديقة القصر قرار باطل لأنه يتعارض تماما مع وصية صاحب القصر المسجلة فى عام ١٩٤٥ بتحويل القصر إلى متحف إسلامى، والدليل على ذلك صدور قرار آخر من رئيس وزراء مصر السابق د. فؤاد محيى الدين فى يناير ١٩٨٤ باعتبار قصر محمد على بالكامل مناطق أثرية تخضع لقانون الآثار رقم ١١٧ الصادر فى عام ١٩٨٣.

ثالثًا : إن الشركة الفرنسية استأجرت حديقة القصر وخربتها وكسرت أجمل التماثيل فيها وقطعت أشجارها العتيقة ثم تركت خلفها مجموعة من الشاليهات الخشبية القبيحة التى تسكنها الفئران التى تهدد الأشجار والآثار والتاريخ .. فهل نعالج الخطأ بخطأ آخر .. هل نتخلص من هذه الصناديق أم نقيم فى

أماكنها صناديق أخرى .. إن المنطق يا دكتور عبيد أن نتخلص من الصناذيق القديمة لتعود الحديقة كما كانت. من هنا أرى:

- إن قرار شركة ايجوث بدعوة الشركات العالمية للفنادق للتقدم بعروضها لاستئجار حديقة القصر وإقامة شاليهات جديدة بدلاً من القديمة قرار خاطئ لأنه قام على مستند باطل، وهو قرار رئيس وزراء مصر فى ذلك الوقت، وقد ألغى القرار بعد ذلك بقرار آخر.

- إن الشركة الفرنسية رحلت وانتهى عقد تأجيرها للحديقة وقد عانينا منها كثيرا، وكانت هناك قضايا قانونية ومخالفات مالية وتجاوزات أخلاقية ولا داعى لتكرار أخطاء مضت.

وإذا فتحنا هذا الباب فربما وجدنا عروضا أخرى لإنشاء شاليهات فندقية فى حديقة قصر المنتزه .. أو رأس التين أو هذه التحف المعمارية التى لن تتكرر . لماذا لم تحاول الشركة الفرنسية التى أقامت أكشاكا خشبية فى أعرق حدائقنا وقصورنا أن تقيم مثلها فى حديقة فرساى فى باريس .. هل نترك المغامرين يستبيحون تاريخنا وهم لا يستطيعون قطع شجرة واحدة فى بلادهم؟

أما النقطة الأخيرة التى أريد أن أؤكد عليها فهى قول د. عاطف عبيد إن كل شىء سوف يعرض على وزارة الثقافة بعد

الانتهاء من اختيار العرض المناسب بإقامة الشاليهات فى حديقة القصر .. وقبل أن تناقش العروض وتفتح المظاريف ونختار هذا أو ذاك فإن الرد الواضح من د. جاب الله على جاب الله أمين عام المجلس الأعلى للآثار فيه حسم كامل للقضية .. ان هيئة الآثار ترفض إقامة أية منشآت فى حديقة القصر وتصر على أن يظل القصر بناء موحدًا وأثرًا تاريخيًا له قدسيته.

وهذا الاختلاف فى الرأى بين وزارة قطاع الأعمال ممثلة فى شركة ايجوث صاحبة المشروع ووزارة الثقافة ممثلة فى هيئة الآثار يتطلب موقفا حاسما من رئيس الحكومة د. كمال الجنزورى الذى يتحمل مسئولية فض هذا الاشتباك بين الأجهزة التنفيذية التابعة للوزارة .. وأعتقد أن د. الجنزورى سوف يحسم الأمر لمصلحة القيمة والتاريخ وليس لمصلحة الأرباح والخسائر.

* * *

القرار الحكيم

جاء قرار الرئيس حسنى مبارك حاسما وحكيما بإنقاذ قصر الأمير محمد على بالمنيل فى اللحظة الأخيرة لمصلحة القيمة والتاريخ .. جاء هذا القرار ليصلح خطأ دام أكثر من ثلاثين عاما وكان من الممكن أن تترتب عليه أخطاء أخرى تطيح بهذا القصر العتيق متحفا وحديقة وقاعة ذهبية هى بكل المقاييس واحدة من أندر القطع المعمارية فى مصر بل فى العالم كله.

وحين كتبت مجموعة المقالات الأخيرة حول قصر محمد على بالمنيل، وما يتعرض له الآن من محاولات تشويه كان عندى يقين أن الرئيس مبارك سوف يتدخل فى اللحظة الحاسمة، ويمنع وقوع هذه الجريمة . كان لدى إيمان عميق بأنه لن يسمح بأن يستباح التاريخ والقيمة فى قصر محمد على .. وقد كان .

أصدر الرئيس توجيهات واضحة إلى رئيس مجلس الوزراء د. كمال الجنزورى بأن يتحول قصر الأمير محمد على بالمنيل بجميع مشتملاته وملحقاته إلى متحف أثرى ومزار سياحى

وثقافى وحضارى يليق باسم مصر وتاريخها ، وصدر قرار رئيس الحكومة ليضع نهاية لكل محاولات النيل من القصر العريق.

ولقد جاء قرار الرئيس مبارك ليؤكد قيمة التاريخ أمام كل من تسول له نفسه أن يستبيح تاريخنا رموزا وآثارا .. ولعل هذا ما جعل الرئيس يؤكد فى أكثر من مناسبة هذا التواصل الحميم بين رموز مصر .. لقد أكد أكثر من مرة دور محمد على فى بناء مصر الحديثة جيشا وهندسة وزراعة ومعمارا .. وأكد أكثر من مرة على دور الخديو إسماعيل وإنجازاته التى ما زالت بين أيدينا حتى الآن .. وطلب الرئيس من وزير النقل والمواصلات إطلاق اسم الرئيس محمد نجيب على إحدى محطات المترو فى القاهرة بعد أن ظلمنا محمد نجيب حيا وميتا.

كنت أعلم أن الرئيس مبارك بحسه الوطنى وتقديره لرموز مصر تاريخا وأشخاصا لن يسمح بأن يهان قصر محمد على فى عهده كما آهين فى عهود سابقة.

إن هذا القرار احترام لتاريخ مصر ومن شيدوه سواء كانوا قبل الثورة أو بعدها لان البعض منا تصور يوما أننا يجب أن نتخلص من كل تاريخنا قبل الثورة ابتداء بالقصور وانتهاء بالرموز.

وهذا التصور الخاطئ أعطى فرصة واسعة لكل من حاول ان يستبيح تاريخ مصر ونسينا أن التاريخ ملك للأمة كلها، وليس

ملكا لجيل من الأجيال .. وهذا ما أكده الرئيس مبارك فى أكثر من مناسبة.. إن تاريخ مصر شىء عزيز علينا جميعا، وأنه ملك لكل أبنائها .

وما زلت أذكر حديثا للرئيس مبارك فى لقاء معه فى إحدى المناسبات يومها قال إننى أشعر بسعادة غامرة واعتزاز شديد وأنا أطوف بأحد الضيوف من الرؤساء أو الملوك العرب أو الأجانب فى قصورنا العتيقة الرائعة مثل عابدين أو القبة أو رأس التين، وأراهم مبهورين بالمكان والعمارة والتاريخ وأقول لنفسى هذه هى مصر بكل شموخها وحضارتها.

هذا ما سمعته يوما من الرئيس مبارك ولهذا كنت لا أتصور وأنا أكتب دفاعى المستميت عن قصر محمد على أن تجتاح البلدوزارات حديقة القصر العريق فى عهد مبارك.

وهنا اتوقف أمام عدة ملاحظات أمام قرار إنقاذ القصر يجب أن يدركها الجميع:

أولا : إن الدولة حريصة فى أعلى مستويات القيادة فيها ممثلة فى شخص الرئيس على توفير كل مصادر الحماية للتاريخ بكل رموزه تراثا وأشخاصا ، ويجب أن يحكمنا هذا المبدأ فى كل شىء ابتداء بمناهج التاريخ المزيفة فى مدارسنا وانتهاء بالقصور والآثار التى يجب أن نحميها.

ثانيًا : لأول مرة فى تاريخ مصر الحديث تدخل الحدائق

والأشجار تحت مظلة الحماية التى يوفرها قانون الآثار .. وبهذا القرار تعتبر الحدائق التاريخية آثارا يجب حمايتها وعدم الاعتداء عليها بأية صورة من الصور .. ولهذا ينبغى ألا نسمع بعد ذلك عن عروض لإقامة مطاعم فى حديقة الأسماك أو مدينة ملاهى فى حديقة الأورمان أو نجد من يطالب بإعادة استثمار حديقة الحيوان أو نادى الجزيرة.

إن هذا القرار يجرم الاعتداء على الحدائق العريقة فى مصر وهذا قرار حضارى بكل المقاييس فى فترة يطالب فيها علماء البيئة بالمحافظة على ما بقى لدينا من مساحات خضراء.

ثالثا : إن هذا الموقف ينبغى أن ينعكس على ضرورة التمييز فى برامج الخصخصة بين أشياء يمكن أن تباع وأشياء أخرى لا ينبغى أبدًا أن تباع .. وهنا يجب أن ندرك هذا الخيط الرفيع الذى يفصل بين القيمة الاقتصادية والأهمية التاريخية .. فإذا تعارض الإثنان ينبغى أن يكون الحسم لحساب التاريخ وهذا ما أكده قرار الرئيس مبارك.

رابعًا : إن الكلمة الصادقة يمكن أن تجد صداها وتأثيرها فى أعلى مستويات القرار فى الدولة وهذا بلا شك تقدير للكلمة واحترام لها .

سيادة الرئيس .. شكرًا لك ولموقفك المصرى النبيل دفاعًا عن القيمة والتاريخ والحضارة وهى أغلى ما نملك . شكرًا على قرارك الحكيم.

قصر محمد على أثر تاريخى بجميع ملحقاته بما فى ذلك الحديقة

أصدر الدكتور كمال الجنزورى رئيس مجلس الوزراء قرارًا باعتبار قصر الأمير محمد على أثرا بجميع مشتملاته وملحقاته من أرض وبناء وقاعات وحدائق، كما تقرر أن تزال جميع الشاليهات الخشبية وتعاد حديقة القصر إلى ما كانت عليه مع تأهيلها لتسترد قيمتها التاريخية والأثرية والجمالية.

وفيما يلى نص قرار رئيس مجلس الوزراء

(المادة الأولى) :

يعتبر أثرًا قصر الأمير محمد على بالمنيل بمحافظة القاهرة بجميع مشتملاته وملحقاته من أرض وبناء وسرايات وقاعات وحديقة وغراس وطرق ومنشآت وبرج الساعة ومتحف الصيد ومقتنيات ومسجد ومظلات حجرية وأعمدة ونافورات

ومخطوطات ولوحات وصور وزخارف وسجاد وتحف وأوانٍ وأسلحة وملابس وأوسمة ونياشين وفرش وأثاث وسائر المنقولات وكذا السور المحيط بالقصر وكل ما بداخله.

(المادة الثانية):

تزال الشاليهات الخشبية التابعة للشركة المصرية العامة للسياحة والفنادق «إيجوث» المقامة على أرض حديقة القصر ، وتخلى الحديقة من جميع متعلقات الشركة.

(المادة الثالثة):

تعاد الحديقة إلى ما كانت عليه قبل إقامة الشاليهات المشار إليها فى المادة السابقة ، مع تأهيلها لتسترد قيمتها التاريخية والأثرية والجمالية ، وزراعة مواقع الشاليهات فور إزالتها بما يتماثل أو يتوافق مع ما بها من أشجار ونباتات وسائر الغراس.

ويفرد سجل خاص لكل نوع من أنواع الغراس مبينا به الاسم والفصيلة والعمر والموطن الأصلى ، بما فى ذلك ما يستحدث زرعه.

(المادة الرابعة):

يعد القصر بجميع مشتملاته وملحقاته - من عقار ومنقول - المنصوص عليها فى المادة الأولى من هذا القرار ليكون مزارا سياحيا وأثريا وثقافيا.

(المادة الخامسة):

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية، وعلى الجهات المختصة تنفيذه.

* * *

وعادت حديقة القصر

بعد فراق جائر دام أكثر من ثلاثين عاما عادت أخيرا حديقة قصر محمد على بالمنيل إلى مكانها لتكمل هذه الملحمة الجمالية الخالدة مع القاعة الذهبية والمتحف الإسلامى العريق .. تعود الحديقة لتؤكد أن دعاة الجمال وإن كانوا هم القلة قادرون على مواجهة جحافل القبح حتى وإن كانوا أكثر عددا .. إن معركة قصر محمد على واحدة من معارك القيمة والأصالة والتراث وهم أغلى ما نملك .. فالإنسان بلا تراث .. فراغ .. والأوطان بلا قيم ضياع .. والحاضر بلا جذور ريشة تعبث بها الرياح.

وقد تلقيت رسالة شكر رقيقة من أمين عام المجلس الاعلى للآثار د. جاب الله على جاب الله بمناسبة عودة الحديقة إلى هيئة الآثار يقول فيها «لقد كان لمواقفكم الأثر الفعال فى الحفاظ على تراث مصر وشخصيتها الحضارية الفريدة، ولهذا كانت حملتكم لوقف الاعتداء على قصر محمد على بالمنيل حفاظا على

التراث والقيم الجمالية للجيل الحالى والأجيال القادمة.. وقد عاد القصر الآن كما كان عليه فى عهد صاحبه الأمير محمد على.

كما تلقيت رسالة مماثلة من مدير عام المتاحف التاريخية الأستاذ عاطف غنيم. والذى أرجوه الآن من هيئة الآثار أن تتخلص من الأكشاك الأسمنتية القبيحة التى شوهت جلال القصر وهيبته وأن تعود الحديقة كما كانت بلا أسوار أو أسلاك شائكة لأنها تحفة تاريخية رائعة.. كل ما أتمناه أن يعود هذا القصر تحفة معمارية رائعة الجمال تزين وجه قاهرة المعز المضيئة دائما بتراثها وفكرها وعبقريتها.

ومنذ أسابيع التقيت بالأمير عباس حلمى ويبدو أنه آخر من بقى من أمراء الأسرة العلوية فى مصر كان الرجل يشكرنى على حملتنا فى الأهرام لإنقاذ القصر .. وأخبرنى يومها أن الامير محمد على اشترى هذه الحديقة وأقام فيها القصر .. وكانت فيها أشجار من العصر الفاطمى والعصر العثمانى والعصر المملوكى وأن بعض هذه الأشجار مازال حتى الآن .

وهذا يعنى أن الحديقة أطول عمرًا من القصر الذى اقترب الآن من مائة عام .. وهذا يؤكد أن فى الحديقة أشجارًا تجاوز عمرها مئات السنين.

وفى الفترة الأخيرة زار الحديقة أحد خبراء الحدائق

الفرنسيين وقال إن هذه الحديقة لا مثيل لها فى أى مكان فى العالم، وأن بعض الأشجار التى أحضرها الأمير محمد على من أمريكا اللاتينية وأفريقيا والهند قد تغيرت مواصفاتها وأطوالها طبقا للمناخ المصرى، وأن بعضها أخذ أطوالا أكثر بحيث يمكن أن يقال إنها أشجار نادرة لا يوجد لها مثيل فى وطن آخر.

وفى هذا القصر وأمام طيور هذه الحديقة العريقة شدا موسيقار الأجيال محمد عبد الوهاب أجمل أغانيه فقد كان عبد الوهاب من أقرب الأصدقاء إلى قلب الامير حتى أنه خصص له غرفة يستريح فيها فى هذا القصر، كلما زاره وكان عبد الوهاب يقدم وصلة الغناء الأولى ثم يدخل إلى حجرته حتى يتناول ضيوف الأمير العشاء ثم يعود ويكمل وصلته الثانية .. وحكى لى عبد الوهاب أنه فى إحدى الليالى نام بين الوصلتين وانتظر الضيوف عودة عبد الوهاب ولم يحضر .. ورفض الأمير أن يرسل إليه احدًا ودخل عليه الغرفة بنفسه .. واكتشف أنه نام فقال له .. لما أنت ناوى تغيب على طول .. مش كنت يا استاذ تقول .. وكان هذا مطلع الأغنية الشهيرة التى شداها عبد الوهاب بعد ذلك .. هذه حكاية من حكايات هذا القصر سمعتها يومًا من عبد الوهاب.

إن عودة حديقة قصر محمد على انتصار لكل قيمة جميلة فى مصر .. ومهما كانت الإمكانيات التى تساند مروجى القبح فان أصالة هذا الوطن قادرة على أن تصون ما تبقى لديه من قيم الجمال والشموخ والأصالة.

وفى الفترة الأخيرة ظهرت بوادر كثيرة مشجعة لعل أهمها وقف البناء على إحدى الحدائق فى المهندسين وتقديم عدد من المسئولين فى محافظة الجيزة للنيابة بتهمة هدم عدد من القصور والفيلات ونرجو أن ينتقل الاهتمام إلى بقية المحافظات حتى نحافظ على ما بقى لدينا من تراث معمارى وحضارى عريق .

* * *

كارثة حضارية جديدة فى قلب القاهرة

وزارة الثقافة تقيم مجمعا فندقيا فى قلعة صلاح الدين

لا يستطيع أحد أن يتجاهل الجهود التى تقوم بها الدولة فى الفترة الأخيرة لإصلاح ما أفسدته الأيام والظروف والأخطاء فى قاهرة المعز بكل مظاهر الجمال والثراء والتميز فيها .. لقد تعرضت القاهرة لمذبحة دامية فى مبانيها وقصورها وحدائقها وآثارها.

وليس المهم الآن أن نبكى على ما مضى .. ولكن المهم أن نحافظ على ما بقى رغم أنه قليل.. من أجل هذا كانت خطة تطوير القاهرة الفاطمية والتى تابعها الرئيس مبارك بنفسه حتى نعيد لهذه المنطقة قدسيتها وجلالها القديم وخصصت الدولة لهذه الخطة مبالغ مالية كافية.

فى جانب آخر كانت قرارات الحكومة بعدم هدم القصور والفيلات التاريخية حفاظا على ما بقى لدينا منها بعد أن تهاوت أمام البناء العشوائى وناطحات السحاب القبيحة وخراب ذمم المحليات.

ولن ننسى أبدا محاولة بيع حديقة قصر محمد على بالمنيل وما حدث حولها من صراع حتى كان قرار القيادة السياسية بالإبقاء على هذا القصر كجزء عزيز من تراثنا المعمارى.. وصدر قرار بان يتبع القصر وحديقته التاريخية قطاع الآثار.

وفى تقديرى أنه لم تأت حكومة فى مصر منذ زمن بعيد اهتمت بالجانب الجمالى والمعمارى والتاريخى فى مصر كما فعلت حكومة د. الجنزورى .. لقد أصدرت هذه الحكومة مجموعة من القرارات المهمة لكى تحافظ على ما بقى لدينا من قطع معمارية نادرة ما زالت تزين وجه القاهرة العريق .. وإن كنت ما زلت أتساءل: لماذا توقفت حملة إزالة التعديات على النهر الخالد وما الذى أوقفها رغم أنها بدأت بداية طيبة ؟!.

هذه الإنجازات لا يستطيع أحد أن يتجاهلها لأنها فى الحقيقة تمثل فكرا جديدا علينا فلم تعبأ حكومات سبقت بجوانب الجمال والقبح والعشوائيات والعمارة والتاريخ .

وكانت النتيجة هى تلك المذابح التى شهدتها العمارة

المصرية وهى من أرقى النماذج المعمارية فى العالم خلال خمسين عاما ضاع فيها الكثير.

وسط هذه الجهود الجادة والنوايا الطيبة تخرج علينا وزارة الثقافة سامحها الله . بمشروع غريب .. لم نهدأ بعد من معركتنا حول قصر محمد على حتى علمت أخيرا أن هناك مشروعا لإقامة مجمع فندقى سياحى فى قلب قلعة صلاح الدين بالقاهرة وعلى مساحة قدرها خمسون ألف متر فى منطقة «باب العزب» وهى من المناطق التاريخية التى تدخل ضمن أسوار القلعة، وكانت تسمى «قبة العزب» حيث كانت سكنا للجنود العثمانيين من طائفة العزب. ثم كانت معسكرات للجيش المصرى فى عصر محمد على الذى أقام فيها مصنعا للأسلحة.

والمشروع المقترح يشمل إقامة فندق سياحى وبازارات وملاهٍ ومحلات تجارية ويجرى تسويقه الآن خارجيًا حيث نشرت الصحف العالمية أخباره ونحن هنا لا نعلم شيئا وشملت هذه الأخبار أن المشروع يعطى حق الانتفاع بهذه المساحة «٥٠ ألف متر».

الأغرب من ذلك أن إحدى الشركات الإيطالية التى تعمل مع وزارة الثقافة انتهت بالفعل من إعداد التصميمات الهندسية والفنية للمشروع، وتكلفت هذه الدراسات مليونا ونصف مليون

جنيه بناء على اتفاق مع وزارة الثقافة. وهذا المشروع الغريب تمت مناقشته بصورة سرية فى لجنة الثقافة والإعلام بمجلس الشعب فى الأسبوع الماضى بناء على طلب إحاطة تقدم به السيد فؤاد البدراوى عضو المجلس .. ولا أدرى هل هناك علاقة بين هذا الصمت المتعمد من مجلس الشعب تجاه قضية خطيرة أم أنه امتداد للاستجواب الذى ولد ميتا فى رحاب المجلس الموقر منذ أسابيع قليلة وسط مؤامرة صمت غريبة.

المهم فى ذلك كله أن نوقف هذه المهزلة ولا نفكر فيها على الإطلاق، وهنا أريد أن أطرح بعض الأسئلة :

- هل عرض هذا المشروع على مجلس الوزراء قبل عرضه على الشركة الإيطالية التى قامت بدراسته فنيا وهندسيا .. وهل وافق مجلس الوزراء على ذلك من حيث المبدأ .. وكيف وافق على اعطاء حق الانتفاع فى مناطق أثرية محرمة؟

- هل من المعقول أن تقام فنادق وملاهٍ فى قلب قلعة صلاح الدين الأيوبى التى أنشئت عام ١١٧٦، وتعتبر من أبرز القطع المعمارية فى قلب العاصمة بكل ما تحمل من آثار وتاريخ عبر مئات السنين وبكل تراثها المعمارى حيث يوجد فيها جامع محمد على وقصر الجوهرة وقصر الحريم ومسجد الناصر ومسجد السليمانية .. كيف تقام فنادق ومحلات وبازارات . وملاهٍ وسط هذه الكتلة التراثية العريقة.

- كيف يجرى تسويق هذا المشروع دوليًا من وراء ظهر الحكومة ومن الذى سمح لوزارة الثقافة بذلك، وهل من حق أى مسئول أن يتصرف بقرارات متسرعة دون الرجوع لأحد مهما كانت النتائج المترتبة على ذلك؟ وهل ضاقت بنا الدنيا ولم يعد لدينا غير قلعة صلاح الدين لكى نقيم عليها البازارات والمحلات والملاهى .. وكيف نضمن سلامة الآثار فى ظل ذلك كله ؟

- السؤال الأهم .. هل وافق المجلس الأعلى للآثار على هذا المشروع رغم مخالفته لقانون الآثار الذى يحرم البناء فى المناطق الأثرية.

إن منطقة باب العزب ومساحتها عشرة أفدنة من المناطق الأثرية التى تدخل فى حرم قلعة صلاح الدين ويتقدمها سلم مزدوج يحاط ببرجين من الطراز العثمانى بناهما رضوان كتخدا فى عام ١٧٤٤ ووراء هذا المدخل عدة مبانٍ كانت أبراجا للقلعة وباب العزب . وفى فترة من الفترات كان بها حديقة واسعة. والأخطر من ذلك كله كيف يمكن توصيل المرافق من مياه ومجارٍ وكهرباء إلى هذه المنطقة الأثرية .. ومن الذى يتحمل مسئولية حمايتها .. إن وزارة الثقافة لم تنته بعد من مشروع ترميم قلعة صلاح الدين رغم الملايين التى دفعتها، وهناك أخطاء جسيمة فى عملية الترميم شملت القباب والجدران والقلاع وكل ما هو ثمين فى القلعة .. فهل بعد ذلك كله تخرج علينا الوزارة بهذا المشروع

الغريب .. يضاف إلى ذلك كله أن هذه المنطقة تعانى من انهيارات أرضية فى التربة حذر منها الأثريون منذ سنوات بعيدة عندما كان الراحل أحمد قدرى يتولى مسئولية قطاع الآثار.

إن المسئولين فى وزارة الثقافة يقولون إن منطقة باب العزب خالية تماما من كل شىء، وتحولت أحيانا إلى مقلب زبالة.. وهذا الكلام فيه إدانة للمسئولين عن صيانة وترميم وحماية آثارنا ومنها قلعة صلاح الدين.. ولو أننا عملنا بهذا الرأى الساذج بحيث نقيم فنادق ومحلات وملاهى فى المناطق الخالية فلماذا لا نفعل ذلك بجوار الأهرامات وحولها مساحات شاسعة، ولماذا لا نقيم فنادق فى حدائق قصورنا العريقة مثل عابدين والمنتزة لأنها مساحات خالية.

ولماذا لا تقيم فرنسا موتيلات وبازارات وملاهى فى حدائق قصر فرساى .. ولماذا لا يقيم الانجليز محلات فى قصر باكنجهام أو حدائق قصر كينزنجتون فى قلب عاصمة الضباب؟. أقل ما يقال عن تبريرات وزارة الثقافة لهذا المشروع أنها تبريرات عرجاء تفتقد الموضوعية لأنه لا يوجد عاقل فى هذا البلد يقبل أن تقام فنادق ومحلات وبازارات وملاهٍ فى قلب قلعة صلاح الدين، إذا كانت منطقة باب العزب تمثل «خرابة» فى رأى المسئولين عن الثقافة فى مصر فهى جزء عزيز من أثر معمارى عريق.

وإذا كانت هناك رغبة جادة فى تعمير هذه الخرابة فليكن ذلك من خلال خطة لتنظيفها وتجميلها وليس تخريبها بإنشاء فنادق فيها.

وإذا كانت هناك رغبة لإنشاء محلات وبازارات وفنادق ثقافية، فهناك شارع محمد على وهو على بعد مسافة قليلة من القلعة وهو بحكم تاريخه شارع الفنون فى مصر، وتستطيع وزارة الثقافة أن تقيم فيه كل ما تتمنى من سياحة ثقافية أو ثقافة سياحية، ولن يعترض عليها أحد ابتداء بعودة الملاهى وانتهاء بإقامة الموتيلات والمحلات والفنادق وإن كنت أرى أن هذا ليس عمل وزارة الثقافة على الإطلاق.

أما قلعة صلاح الدين الأيوبى فلا ينبغى أبدا أن يمسها أحد بسوء حتى ولو تخفى وراء شعارات ثقافية غريبة ساذجة.

وكما لجأت فى قضية قصر محمد على إلى القيادة السياسية.. والحكومة لوقف هذه التجاوزات فإننى أضع الآن هذه القضية فى نفس المسار راجيا أن يصدر قرار حكيم بوقف هذا المشروع الغريب لكى تبقى قلعة صلاح الدين بكل ملامح الجمال والجلال فيها.. وعلى من يرغب فى إقامة فنادق ثقافية أو غير ثقافية فهناك مناطق كثيرة تصلح لهذا الغرض.

الذى أعرفه أن مسئولية وزارات الثقافة فى العالم هى تنوير عقول الشعوب وليس إقامة الفنادق والبازارات والملاهى على أنقاض تراثها الحضارى والمعمارى.

من يحمى قلعة صلاح الدين من وزارة الثقافة

لن تجد قلعة صلاح الدين الآن من يدافع عنها لأنها تاريخ مضى وليست أكثر من مجموعة جدران وقلاع إذا تهاوت وسقطت فسوف ترتفع على أطلالها أبراج وفنادق، وسوف تكون وليمة شهية لكل سماسرة القبح.

والتاريخ فى مصر الآن لا يجد من يدافع عنه .. بل إنه مستهدف من أطراف كثيرة تحاول أن تلغى ذاكرة هذا الشعب ابتداء بكتب التاريخ وانتهاء بالآثار التى تواجه الآن أكبر كارثة، فى عصرنا الحديث.

وسوف تجد المصانع والفنادق والبنوك من يدافع عنها، ولكن التاريخ شىء مستباح، ولهذا لن يكون غريبا أن تدخل البلدوزارات والأوناش والكتل الخرسانية إلى قلب قلعة صلاح الدين خلال

الأيام القادمة لكى تضع أساس إقامة مجمع فندقى فى قلب القلعة.. يحدث هذا فى الوقت الذى تعرض فيه وزارة الأعمال ٣٦ فندقا للبيع فى نطاق برنامج الخصخصة، ولا أدرى ما الحكمة فى أن يجىء مستثمر لكى يقيم فندقا فى القلعة ولا يشترى فندقا من الفنادق المعروضة للبيع ويستطيع المشترى أن يتسلمها غدا .. ما الحكمة فى أن نهدم أثرًا لكى نقيم فندقا؟

لقد اتصل بى صديق من الخارج وأخبرنى بأن عرض إقامة المجمع الفندقى فى قلعة صلاح الدين معلق منذ شهور على أبواب السفارات المصرية بالخارج .. إنه دعوة للاستثمار فى أعرق قلاعنا التاريخية.

ولوحدث هذا فى أى بلد فى العالم شرقًا أو غربًا لقامت الدنيا كلها، ولكننا فى مصر نفعل أشياء ونقبل أشياء ضد كل التقاليد والأعراف .. لأن التاريخ فى العالم له حرمته وقدسيته .. لقد احتفلت فرنسا الأسبوع الماضى بتغطية رأس المسلة المصرية فى ميدان الكونكورد فى باريس بالذهب .. والمساحة التى توجد فيها المسلة تكفى لإقامة عشرة فنادق ولا أدرى لماذا لم يفكر الفرنسيون فى الاستعانة بأفكارنا العظيمة فى تشويه التاريخ لكى نقيم لهم سلسلة فنادق حول المسلة العريقة كنوع من الاستثمار؟

وإذا كانت وزارة الثقافة مازالت تصر على اقتحام مجال الاستثمار فى الفنادق والمحلات التجارية والبازارت فلماد لا تفعل

ذلك فى منطقة المقطم وهى من أقرب الأماكن إلى القلعة؟ وإن كنت أقترح تحويل شارع محمد على إلى مجمع ثقافى وفكرى وفنى يخضع لإشراف وزارة الثقافة.

الأغرب من ذلك كله أن الدكتور كمال الجنزورى أصدر فى الأسبوع الماضى وبالتحديد يوم ٧ مايو قرارين على درجة كبيرة من الأهمية.

القرار الأول هو قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٣٥٢ لسنة ٩٨ بتشكيل لجنة وزارية لدراسة تطوير القاهرة التاريخية، ويرأس هذه اللجنة السيد وزير الثقافة مقررًا وتضم السادة وزراء الاسكان والتخطيط والأوقاف والتعليم العالى والبيئة والداخلية ومحافظ القاهرة، ومهمة هذه اللجنة تحديد مشاكل القاهرة التاريخية، وطرق حلها وتطوير القاهرة الفاطمية التى تشمل أكبر تجمع للآثار الإسلامية، هذا بجانب تشكيل لجنة استشارية من عدد من أكبر خبراء الآثار والعمارة والهندسة فى مصر .. فماذا تقول هذه اللجنة الموقرة عن إقامة فندق فى قلعة صلاح الدين، وكيف ترى هذا القرار من وجهة نظرها تاريخيا وحضاريا ومعماريا؟!

أما القرار الثانى الذى أصدره رئيس الحكومة فهو القرار رقم ١٣٥٣ لسنة ٩٨ وينص على تشكيل لجنة للإشراف على تنفيذ مشروع تطوير القاهرة التاريخية برئاسة محافظ القاهرة

وتضم ممثلين لوزارات التخطيط والتعاون الدولى والثقافة والداخلية والإسكان والمالية والتنمية الإدارية والبيئة.

هذه اللجان الوزارية تم تشكيلها أخيرًا .. فهل يمكن أن يكون أول موضوع تناقشه هذه اللجان هو إقامة مجمع فندقى فى قلب القلعة؟ وهل يمكن أن تتجرد وزارة الثقافة من إشرافها وتبنيها لهذا المشروع لكى يناقشه خبراء الآثار والعمارة على أسس فنية وهندسية سليمة؟

إن القضية ليست خلافا بيننا وبين وزارة الثقافة.. ولكنها قضية وطن ومسئولية تاريخ .. وعندما اختلفنا مع د. عاطف عبيد حول قضية قصر محمد على لم يكن بيننا وبين الرجل حسابات نصفيها، ولكننا كنا ندافع عن القيمة والتاريخ.. وعندما اختلفنا مع د. حسين كامل بهاء الدين حول هدم القصور التى تشغلها وزارة التعليم اقتنع الرجل بوجهة نظرنا وأصدر قرارا بمنع المدارس من هدم القصور.

وإذا كان من حق المسئول أن يصدر قرارا فإن من واجبه أن يسمع كل جوانب الخلاف حوله خاصة إذا كان هذا القرار يتعلق بتاريخ وطن وتراث أمة.. وهذا ما نراه فى خلافنا مع وزارة الثقافة حول إقامة فندق فى ساحة قلعة صلاح الدين.

إن القضية ليست قصر ثقافة سيقام هنا أو هناك، وليست

مشكلة فيلم ردىء سمحت الرقابة بعرضه.. أو مسرحية هابطة قدمتها مسارح الدولة أو مهرجان سياحى يرتدى ثوب الثقافة.. إن المشكلة أكبر من هذا كله.. إن قلعة صلاح الدين ليست أثرا عاديا ولكنها رمز يمثل أشياء كثيرة فى وجداننا.. إنها تحمل اسم صلاح الدين محرر القدس وصاحب أنقى الصفحات فى تاريخ العرب والمسلمين.. ولهذا من المؤلم والمؤسف أن يقام فى قلبها مجمع فندقى ومحلات وملاهٍ وبازارات.

إن فى ذلك إهانة شديدة لصلاح الدين الرمز والمكان والتاريخ.. وإهانة للوطن الذى رعى انتصارات هذا البطل العظيم.. وهذا تصرف لا يليق بنا شعبًا وحضارة.

وفى هذه القلعة قصر الجوهرة، ومسجد محمد على الأب الشرعى لحضارة مصر الحديثة فى كل شىء ابتداء بالتعليم وانتهاء بالجيش والعمارة والثقافة والفنون.

إن للأماكن حرمتها.. وللتاريخ قدسيته، ويجب أن نحافظ على رموزنا، وصلاح الدين واحد من أكبر هذه الرموز.

ماذا يحدث لو دخلت البلدوزارات إلى ساحة القلعة وبدأت الأوناش فى وضع الخرسانات واقامة الكتل الأسمنتية؟ هل يمكن أن تتحمل القلعة هذه الظروف الصعبة؟ إذا كان العلماء قد حذروا مصر يومًا من إقامة الكوبرى العلوى فى شارع رمسيس بجوار

المتحف المصرى خوفا من تأثير الاهتزازات الأرضية التى يحدثها مرور السيارات على الآثار.. فماذا ستفعل الخرسانات المسلحة فى جدران قلعة صلاح الدين؟ وماذا تفعل المجارى والكهرباء ورصف الطرق؟ هل درست وزارة الثقافة كل هذه المخاطر قبل أن تعلن للعالم عن مشروعها الغريب؟ هل سألت أساتذة الهندسة والعمارة عن ظروف القلعة وما تحتمل وما لا تحتمل..؟

والشىء المؤلم أن عمليات ترميم القلعة لم تنته حتى الآن وحدثت فيها أخطاء فادحة ابتداء بسقوط برج الإمام وانتهاء بالشروخ الواضحة فى كثير من قبابها مع استخدام السيراميك والبلاط والأسمنت فى عمليات الترميم وهذا محرم دوليا .. وإن كانت قضية الترميم أخطر بكثير من أن نتناولها فى سطور قليلة فهل نكمل كارثة الترميم بكارثة أخرى أخطر وأسوأ .. ماذا نفعل لو انهارت القلعة ولم تحتمل إقامة الأساس أو ارتفاع الكتل الخرسانية.

المهم فى ذلك كله أن تبقى قلعة صلاح الدين الرمز والتاريخ، أما الفنادق والموتيلات فيمكن أن تقيمها وزارة الثقافة فى أى مكان آخر.

* * *

قانون الآثار يمنع إقامة منشآت جديدة في قلعة صلاح الدين

تحاول وزارة الثقافة أن تستند على مبررات وأسباب غريبة تعطيها الحق فى إقامة مشروعاتها ومبانيها التوسعية فى باب العزب فى قلب قلعة صلاح الدين الأيوبى بالقاهرة.

إن وزارة الثقافة تقول إن ترميم الآثار يحتاج إلى مبالغ مالية طائلة تقدر بمئات الملايين من الجنيهات، وأن الهدف من مشروعات باب العزب فى القلعة هو إيجاد موارد مالية للمجلس الأعلى للآثار لكى يغطى نفقات الترميم والصيانة، وأن هذا شكل من أشكال الاستثمار فى المواقع الأثرية من خلال إعادة توظيف المبانى والفراغات فى المواقع الأثرية وهذا يعنى إنشاء مبانٍ جديدة وقانون الآثار فى مصر يحرم ذلك تماما حيث أن للأثر حرما مقدسا لا ينبغى المساس به أو الاقتراب منه إلا من خلال رؤية

معمارية وفنية وهندسية بطبيعة هذا الأثر مع استبعاد كل محاولات إنشاء مبانٍ جديدة بل إن المساس أحيانا بالمساحات المخصصة لمشاهدة الأثر تدخل فى نطاق الأثر نفسه، ولها نفس حقوقه التى يكفلها القانون من الحماية. وإذا كان ذلك يخالف قانون الآثار المصرى، فهو يخالف أيضا المواثيق الدولية التى تحمى صيانة وترميم المواقع الأثرية.

ولا أعتقد أن الحكومة بخلت فى السنوات الماضية على آثار مصر ترميما وصيانة. بل إننى أؤكد أن الآثار المصرية حصلت على اعتمادات مالية لم تحصل عليها من قبل فى أى عصر من العصور.. ويكفى أن الدولة قد خصصت أكثر من ٧٠٠ مليون جنيه لترميم وصيانة الآثار المصرية بعد زلزال أكتوبر.

ولكن أين ذهبت هذه الملايين.. هذا هو السؤال الحائر .. وإذا أخذنا بمبدأ عمل أى شىء لتوفير الأموال اللازمة للترميم والصيانة فهذا المبدأ يمكن أن يفتح أبوابًا باتساع الكون خاصة أن منطق إعادة توظيف المبانى الأثرية مصطلح مطاط يمكن أن يصل بنا إلى «الخصخصة الأثرية» وهو استثمار غير مشروع تحرمه القوانين المحلية والدولية خاصة إذا ارتبط بإقامة منشآت ومبان ومشروعات داخل المناطق الأثرية، وهذا ما تفكر فيه وزارة الثقافة فى قلعة صلاح الدين.

ولعلنا مازلنا نذكر استخدام هذا المبدأ فى حكومات سابقة عندما أنشأت مبانى وإنشاءات إضافية رغبة فى التوسع.. حدث هذا فى قصر الأميرة شويكار الذى يشغله مجلس الوزراء فأقيم أكثر من مبنى على أطلال حديقة القصر العريق من بينها مركز المعلومات وملحق مجلس الوزراء، وكانت هذه أكبر إهانة جمالية ومعمارية للقصر العريق .. وحدث نفس الشىء فى مجلس الشعب التحفة المعمارية النادرة حيث أقيم فى حديقة المجلس مبنى إدارى وما بين مجلس الوزراء ومجلس الشعب تعثرت وتلاشت جوانب الجمال فى المنشآت الأثرية العريقة.

هذه بعض النماذج التى حاول فيها بعض المسئولين السابقين إعادة توظيف المكان فأساءوا له.. رغم أن مبنى مجلس الوزراء ومجلس الشعب ليسا على درجة من الأهمية الأثرية والتاريخية التى تحتلها قلعة صلاح الدين فى سجل الآثار المصرية.

من هنا أتساءل كيف تقيم وزارة الثقافة منشآت جديدة داخل قلعة صلاح الدين .. كيف تقيم الوزارة متحفا.. ومكتبة.. ومسجدا.. ومركزا لعلوم الترميم.. وفندقا ومقرا لإقامة الباحثين والدارسين.. ومعارض ومحلات للمنتجات الحرفية وبازارات ومطاعم ونوادى ليلية على أى أساس تستباح قدسية المكان بالمحلات للمقيمين وغير المقيمين سواء من الدارسين أو السائحين أو الزوار؟!

لا أجد ضرورة على الاطلاق لأن تقام هذه المنشآت داخل القلعة، ويمكن أن تقام فى أى مكان آخر فى السيدة عائشة أو المقطم أو شارع محمد على أو نعيد بها أمجاد شارع الهرم.. وتستطيع محافظة القاهرة توفير قطعة أرض لكى تقام عليها هذه المشروعات بعيدا عن حرم القلعة. إن القلعة من الناحية المعمارية والجمالية تضم عدة عصور منها المصرى والعثمانى .. والأيوبى والمملوكى.. فكيف تدخل العمارة الحديثة بالخرسانات والأسمنت والبلدوزارات وسط هذا التكوين المعمارى الفريد.. أين مكان الأسمنت والسيراميك والطوب الأحمر وسط هذا السياق المعمارى العريق.. إن أعظم ما فى القلعة هو ذلك التناغم الفريد بين مبانيها رغم اختلاف عصورها.. فلماذا يكون هذا النشاز وما الهدف منه.

إن مشروع وزارة الثقافة يشمل إنشاء متحف .. رغم أن فى القلعة متحفا قديما .. ويضم المشروع إقامة مسجد.. رغم أن فى القلعة عدداً من أجمل المساجد التاريخية منها مسجد الناصر بن قلاوون ومسجد السليمانية.. ومسجد محمد على ومسجد سيدى سارية.. وزاوية الشيخ أحمد الكحكى وزاوية الشيخ حسن الرومى.. فما المبرر لإنشاء مسجد جديد داخل القلعة وفيها كل هذا العدد الكبير من المساجد والزوايا؟

إن وزارة الثقافة تحاول من خلال هذا المشروع الاستثمارى توفير موارد مالية لمواجهة أعباء ترميم وصيانة الآثار المصرية..

فماذا نفعل إذا تعارضت مبادىء الاستثمار مع القيمة التاريخية والحضارية.. إننا نرفض محاولات خصخصة الآثار المصرية وهذا ما يحدث الآن فى قلعة صلاح الدين.

الأخطر من ذلك أن عمليات الترميم التى تمت افتقدت فى كثير من مراحلها للقواعد الفنية والهندسية السليمة .. وأن أموالا كثيرة تناثرت مع الرمال والدبش والأسمنت.. وقد حدث ذلك فى مواقع أثرية على درجة كبيرة من الأهمية والخطورة.

وأمامى عشرات النماذج التى يمكن أن نتوقف أمامها:

● فى المسجد العريق عمرو بن العاص حدثت أخطاء فادحة فى ترميم المسجد أدت إلى سقوط جزء من أيوان السقف وأصبح رواق القبلة مهددا بالانهيار حيث تمت معالجة سقف المسجد بمواد عازلة غير سليمة مما أدى إلى انهيار أجزاء كثيرة من السقف.

وأكد هذا تقرير مركز هندسة الآثار والبيئة بكلية الهندسة جامعة القاهرة وقال المركز فى تقريره «قام المركز بدراسة ٥ عينات للمواد العازلة المستخدمة فى أعمال الترميم من بينها ٣ عينات خاصة بمسجد عمرو بن العاص وتحمل العينة رقم ٨٧٣١ واتضح من الدراسة أن العينة بها تشققات، وأن طبقة الأسفلت المستخدمة غير متماسكة نتيجة استخدام نسبة عالية من الرمل، واتضح

أيضا أن جميع طبقات العزل لا تحتمل التغييرات الجوية والنتيجة النهائية للدراسة هى عدم صلاحية جميع العينات المستخدمة كمواد عازلة فى ترميم الآثار والتى تمت دراستها بالمركز.

هذا التقرير المقدم من واحد من أكبر المراكز العلمية فى الجامعات المصرية يؤكد عدم صلاحية المواد العازلة فى عمليات الترميم وهى من أخطر مراحل العملية الترميمية على الإطلاق.

وكانت النتيجة سقوط أثر تاريخى هام مثل جامع عمرو بن العاص.

نموذج آخر..

- طبقا للقرار ١١٢٨ الصادر من المجلس الأعلى للآثار لتقييم ودراسة الموقف المالى فى ١٩ أثرًا اسلاميا يجرى ترميمها تم سحب مشروع ترميم مسجد شيخو البحرى من الشركة التى تقوم بأعمال الترميم لأخطاء فنية ومعمارية.

والشيء الغريب أن هذه الشركة التى تم استبعادها من ترميم مسجد عمرو بن العاص ومسجد شيخو البحرى قد احتكرت لفترة طويلة أهم أعمال الترميم فى الآثار المصرية، وهى شركة حديثة ولا علاقة لها بهذا النشاط المعمارى الدقيق الذى يسمى ترميم الآثار.

والأغرب من ذلك.. وبعد كل هذه الأخطاء قررت وزارة الثقافة اسناد عملية من أكبر العمليات الترميمية فى الآثار المصرية إلى نفس الشركة، وهى ترميم الكنيسة المعلقة فى مناقصة عليها الكثير من الغبار، وادى ذلك إلى رفض وزارة المالية دفع مستحقات هذه الشركة لوجود مخالفات فى إجراءات المناقصة وقيمتها ٢٣ مليون جنيه. وفى خطاب الإدارة المركزية للتفتيش المالى بوزارة المالية تحت رقم ٥٢/٧٠٢/ ب د - ١٩ بتاريخ ٩٨/٢/٩ جاء بالنص الحرفى «قام التفتيش المالى بوزارة المالية بفحص مستندات المناقصة الخاصة بترميم الكنيسة المعلقة وحصن بابليون والمتحف القبطى وانتهى إلى إعداد تقرير عن المخالفات فى هذه المناقصة تم ابلاغه للسيد وزير الثقافة وفق كتاب من السيد الوزير رقم ٩٤ بتاريخ ٩٨/١/١٤ والإدارة المركزية للتفتيش المالى مازالت عند رأيها فيما يتعلق بالمخالفات التى وردت فى هذه المناقصة».

ورغم هذا الاعتراض الواضح من وزارة المالية تم اسناد المناقصة لهذه الشركة رغم كل ما حدث من أخطاء !! وكانت النتيجة انهيار أجزاء مهمة جدا فى الكنيسة المعلقة واغراق المتحف القبطى بالمياه الجوفية.

نموذج آخر..

- وصل الأمر فى أحيان كثيرة إلى إحالة المسئولين عن الترميم إلى التحقيقات القانونية لوجود أخطاء وتجاوزات فى عمليات الترميم.. حدث هذا فى محاضر استلام مسجد شيخو القبلى.. ومسجد السلطان شاه.. وهذا كله مسجل فى الخطاب رقم ٥٧٣ – ٢ – ١٢٢٨ لسنة ١٩٩٧ الصادر من قطاع الآثار الإسلامية والقبطية بالمجلس الأعلى للآثار وبه أسماء الأشخاص الذين أحيلوا للتحقيق.

نموذج آخر...

- كان من نتيجة ذلك كله وأمام التجاوزات الواضحة فى ملف ترميم الآثار المصرية فى السنوات الأخيرة هو سقوط برج الإمام بالقلعة أثناء إنشاء «مشروع المحكى» وبعد دخول البلدوزارات إلى حرم القلعة كما انهار جزء من رواق القبلة بجامع عمرو بن العاص أدى إلى إغلاق مسجد الأمير حسن.. وقمة مئذنة جامع الحنفى وجزء من مسجد قايتباى الجركسى بالسيدة عائشة.. وحدثت أخطاء فى ترميم الكنيسة المعلقة أدت إلى ميل الأعمدة الرخامية.

هذه بعض نماذج الكوارث التى لحقت بالآثار المصرية فى أعمال الترميم وما خفى كان أعظم .. تجاوزات فى المناقصات .. واختيار شركات بعينها.. واستخدام مواد غير سليمة علميا وفنيا

ومعماريا فى ترميم الآثار، وبعد ذلك كله يريد المسئولون فى وزارة الثقافة استثمار القلعة وتأجيرها للحصول عل مزيد من الأموال بحجة ترميم الآثار.

فهل هذه هى مشروعات الترميم التى تريد وزارة الثقافة أن تؤجر القلعة وتقيم فيها المنشآت من أجلها.. قبل أن تعرضوا القلعة للإيجار للشركات الأجنبية يجب أن نطرح هذا السؤال..أين ذهبت أموال الترميم ..؟!

* * *

بين توظيف الأموال .. وتوظيف الآثار

لو كان صلاح الدين الأيوبى يعلم أن المصريين سوف يقيمون يوما فى قلعته العريقة محلات لبيع البيتزا والهامبورجر والآيس كريم لاختار لها مكانا آخر غير قاهرة المعز !!

ولو كان القائد العظيم يعلم أن قلعته الحصينة سوف تتحول إلى بازارات وكافيتريات وفنادق وملاهٍ لما تردد لحظة فى هدم جدرانها قبل أن يلقى ربه !!

ولو كان صلاح الدين يعلم أن القلعة سوف تشكو الإهمال والجحود لأقامها فى منطقة صخرية قادرة على حمايتها.

ولكن ماذا تفعل القلعة الحزينة الآن وقد تجمعت حولها خيوط مؤامرة غريبة لم يعد أمامها.. وأمامنا غير أن نشكو إلى خالقنا حيرة أمرنا.. وقلة حيلتنا وهواننا على من لا يدركون قيمة البشر.. والتاريخ .. والأماكن.

لقد تعجبت كثيرا وأنا أتابع دفاع وزارة الثقافة عن مشروعها الغريب.. ولا أدرى على أى منطق يستند هذا الدفاع؟!!

- على أى أساس تدعى وزارة الثقافة أن باب العزب ليس منطقة أثرية ولا تعتبر أثرًا على الإطلاق؟؟ ومن خلال عشرات الاتصالات التى قام بها علماء للآثار الإسلامية معنا استنكروا بشدة هذا الادعاء الباطل.. وفى رسالة من واحد من رموز الآثار الإسلامية وهو د. صالح لمعى مصطفى أستاذ العمارة الإسلامية وعضو المجلس الدولى للآثار يؤكد فيها أن باب العزب تدخل فى نطاق حرم قلعة صلاح الدين وهى جزء منها.. فكيف بالله تدعى وزارة الثقافة أن باب العزب ليس منطقة أثرية ومن أين جاءت بهذه الحجة الواهية؟!

- إن وزارة الثقافة تقول إن المشروع يهدف إلى إعادة توظيف المكان.. وليست هناك إنشاءات جديدة .. ثم فى نفس الوقت تقول إن المشروع يتضمن إنشاء فندق من ٦٠ غرفة.. ومتحف.. ومحلات وبازارات وكافيتريات .. فهل ستقام هذه المشروعات من البلاستيك.. أم من الطوب والرمل والأسمنت؟

إن وزارة الثقافة تريد إنشاء متحف إسلامى فى باب العزب بحيث تنقل إليه محتويات المتحف الإسلامى العريق فى باب الخلق وبه ٧٠ ألف قطعة من أندر وأغلى التحف الإسلامية وهو فى حد ذاته يمثل كل ثروة مصر من الآثار الإسلامية النادرة.. وإذا نجح

هذا المخطط .. فكيف سيتم نقل ٧٠ ألف قطعة أثرية إسلامية إلى المتحف الجديد فى القلعة؟ وما ضمانات نقلها.. وتخزينها.. وتكسيرها ونهبها قبل هذا كله؟ وما سيتبع ذلك من اختفاء هذه الآثار النادرة كما اختفى غيرها من قبل.. من يتحمل مسئولية نقل وحماية وصيانة ٧٠ ألف قطعة أثرية إسلامية هى أعظم ما تملك مصر من عصورها الإسلامية المختلفة؟ هذا فى الحقيقة هو مربط الحصان.

ولماذا تنقل وزارة الثقافة المتحف الإسلامى وعمره الآن مائة عام، ولماذا تخطط لهذا المشروع الغريب؟! فالقضية ليست فقط تخريب قلعة صلاح الدين ولكن استباحة الآثار الإسلامية التى تمتلكها مصر فى عملية واحدة، وما بين النقل والتخزين يمكن أن تحدث كوارث لا يعلم مداها إلا الله.

● إن وزارة الثقافة تقول إن هذا المشروع أعد للدراسة منذ عشر سنوات.. ومنذ حكومة د. عاطف صدقى.. لماذا تأجل كل هذه السنوات.. وإذا كانت الحكومة السابقة قد وافقت عليه الا يستدعى ذلك موافقة الحكومة الحالية على المشروع؟

لقد أقيم فى كلية الآثار بجامعة القاهرة مؤتمر علمى فى عام ١٩٨٩ حول هذا المشروع ورفضه المؤتمر شكلا وموضوعا.. فكيف تدعى وزارة الثقافة أن اللجان العلمية وافقت على المشروع!

لقد تعجبت كثيرا وأنا أقرأ أن السفير الفرنسى والسفير الإيطالى فى القاهرة قد زارا منطقة باب العزب وأبديا استياء شديدا لما وصلت إليه.. وأيدا مشروع وزارة الثقافة فما علاقة سفراء الدول الأجنبية بالآثار المصرية؟! وما خبرات كل منهما فى تاريخ القلعة وتراثها؟ لقد كنت أتصور أن يقال لنا إن وفدا من أساتذة الآثار الإسلامية - سواء مصريين أو غير مصريين - قد زار منطقة باب العزب بالقلعة وأبدى ملاحظاته .. أما زيارة السادة السفراء فلا تمثل على الإطلاق مبررا تستند إليه الوزارة فى تأكيدها لأهمية المشروع فقد انتهى عصر المندوب السامى.

● إن الفصل بين ما يجرى فى قلعة صلاح الدين وما تعرضت له آثار أخرى من أضرار يعتبر فصلا تعسفيا لأننا نناقش قضية واحدة وهى حالة التدهور التى وصلت إليها الآثار المصرية سواء على مستوى السرقات أو التهريب أو الترميم أو الإهمال أو إعادة التوظيف وهو يذكرنا بشركات توظيف الأموال والكوارث التى حملتها للمصريين يوما .. ولم ينته بعد مسلسل توظيف الأموال.. فهل ندخل مسلسلا جديدا عن توظيف الآثار؟

● إن هناك تداخلا شديدا فى أعمال السادة الوزراء فى الحكومة ومما يلفت النظر حقيقة هو الاهتمام الشديد بالمشروعات الإنشائية بحيث يكرث كل مسئول جهده الآن لإنشاء

مشروعات جديدة حتى ولو كانت لن تضيف شيئا جديدا وفى الوقت الذى تبيع فيه الحكومة المشروعات نجد خططا لمشروعات جديدة مشابهة .. فما العلاقة بين القديم والجديد؟!

والأغرب من ذلك هو تداخل أنشطة الوزارات .. وعلى سبيل المثال نجد وزارة السياحة تقيم مهرجانات فنية وغنائية وتقيم مهرجانا سنويا للأغنية.. فى حين تتقدم وزارة الثقافة بمشروعات سياحية لإنشاء فنادق وبازارات ومعارض فى المناطق الأثرية.. أليس ذلك شيئا غريبا؟ ما علاقة وزارة السياحة بالغناء؟ أشياء تحتاج إلى تفسير لأنها تترك ظلالا كثيفة خاصة مع هذا التداخل الغريب فى الاختصاصات والأنشطة.

- لقد علمت أن لجنة الثقافة والإعلام بمجلس الشعب توشك على أن توافق على مشروع باب العزب، وكانت ترفضه فى البداية.. وأتمنى أن يقف أعضاء المجلس ضد هذا المشروع عند عرضه على المجلس وأرجو الا تقع اللجنة فى هذا المأزق.

وإذا فشلنا فى هذه المواجهة فلم يعد أمامنا غير أن نتجه إلى مركز التراث العالمى الذى أوقف من قبل الطريق الدائرى بهضبة الأهرام، كما أوقف أعمالا إنشائية فى دول أخرى من هنا يصبح من واجب الحكومة المصرية أن تطلب رأى هذا المركز فى مشروع باب العزب بالقلعة على أساس أن مصر عضو بهذا المركز

منذ عام ١٩٧٨ وتسرى عليها اتفاقياته وقراراته فيما يخص حماية الآثار.

- إن القضية ليست خلافا حول قطعة أرض تريد وزارة الثقافة أن تقيم فيها مشروعا ولكنه خلاف حول موقع أثرى له قدسيته.

لقد أوقفت الحكومة من قبل مشروع إنشاء فندق فى حديقة قصر محمد على بالمنيل.. ورفضت إقامة محلات ومطاعم ماكدونالدز فى حديقة الأسماك، ورفضت مشروع إنشاء مدينة للملاهى فى حديقة الأورمان، وكان ذلك حرصا على قيمة الآثار.. ولاشك فى أن قلعة صلاح الدين من حيث القيمة والأهمية والتاريخ تعتبر واحدة من أندر قطع مصر الأثرية فكيف نسمح بأمتهان تاريخها واستباحة قدسيتها بالمطاعم والفنادق والملاهى والبازارات.. وإذا كانت وزارة الثقافة تريد المزيد من الاستثمارات لتقيم هذه المشروعات فعليها أن تبحث عن مكان آخر غير قلعة صلاح الدين.

والقضية الآن أمام مجلس الوزراء ومجلس الشعب وأرجو أن يحسم الخلاف لمصلحة القيمة وليس لمصلحة أصحاب البازارات.

* * *

ثقافة الاستثمار

تعتبر الثقافة أرقى أنواع الاستثمار لأن وسيلتها فى البناء هى الفكر وهدفها الإنسان .. وإذا كانت هناك أنواع كثيرة من الاستثمار منها الاستثمار المالى أو العقارى أو الصناعى والزراعى.. فإن الثقافة تختلف عن ذلك كله ويصبح من الخطأ الجسيم أن نطبق قواعد الاستثمار العقارى على الاستثمار البشرى .. وأن نتصور أن العمل الثقافى لا يختلف كثيرا عن الأعمال الأخرى حتى ولو كانت تتعامل مع الطوب والرمل والحجارة لأن إنشاء عمارة غير بناء إنسان.

من هنا تصبح الكارثة أن تتحول وزارة الثقافة إلى قطاع يدخل فى أنشطة قطاع الأعمال فتترك دورها فى بناء عقول الناس لتصبح مقاولا يوجه نشاطه وفكره إلى أعمال المقاولات .. وحينما تصبح الثقافة إنشاءات عقارية فإن ذلك يفقدها أهم مقوماتها

وتتحول مع الوقت والزمن والأرباح والخسائر إلى استثمار إنشائى ينسى مسئوليته الأساسية فى بناء العقول وتشكيل الوجدان.

وليس من الخطأ أن تهتم وزارة الثقافة بالأعمال الانشائية فتبنى قصرا للثقافة أو مسرحا أو مكتبة أو دارا للطفولة أو متحفا .. ولكن الكارثة أن تفعل ذلك ولا تفعل شيئا غيره وتتحول مع الوقت إلى النشاط الاستثمارى وتتصور أنه عملها الأساسى..

ومن هنا يصبح من الخطأ أن نتعامل مع الآثار التاريخية على أساس أنها أرض وعقارات وأبنية .. لأن الأصل فى الآثار أنها رمز حضارة وذاكرة أمة وتاريخ شعب .. وإذا تعاملنا معها من منطلق استثمارى فمعنى هذا أن نقرر غداً بيع حديقة الأورمان وحديقة الحيوان .. وقصر عابدين والمنتزه ، وربما توجد مساحات شاسعة يمكن تقسيمها حول أهرامات الجيزة لأن هذه المساحات من الأراضى تساوى الآن آلاف الملايين من الجنيهات وشركات الإسكان والمقاولات فى انتظارها.

.ومن هذا المنطلق فإننا نرفض مبدأ التعامل مع قلعة صلاح الدين على أساس أن هناك مساحة من الأراضى الخالية فى قلب القلعة تحولت مع الإهمال إلى مقلب زبالة . فالخطأ هنا ليس فى المكان ولكن فى المشرفين عليه من البشر الذين وصلوا به إلى هذه الحالة السيئة .. إن الفلاحين فى مصر كانوا يلجأون إلى تبوير الأراضى الزراعية من أجل صناعة الطوب .. ولا يعقل أن نتبع

نفس الأسلوب ونقول إن فى قلعة صلاح الدين خرابة اسمها باب العزب انتشرت فيها العشوائيات، ولهذا يجب إنقاذها بخطة جديدة لإنشاء مبانٍ حديثة عليها لأن هذا تفكير خاطئ ولا ينبغى أن نعالج الخطأ بخطأ أكبر .

لقد حافظ العثمانيون والمماليك والانجليز على آثار مصر وكان من الممكن أن يفكروا فى إقامة مشروعات توسعية بجوار الهرم أو القلعة أو الكرنك .. ولكنهم - وهم الغزاة - كانوا يدركون قيمة التاريخ .. وإذا كان الهدف كما يدعى المسئولون عن الثقافة هو إعادة توظيف الأماكن فإن هذا المبدأ يمكن أن ينطبق على مصر كلها تقريبا .. وأستطيع الآن أن أضع أمامهم مائة مكان أثرى يمكن إعادة توظيفها .. ابتداء بالمساحات الخالية حول أهرامات الجيزة وانتهاء بالمساحات الشاسعة حول معبد الكرنك مرورا على حديقة الحيوان وبجانبها الأورمان ثم الأندلس والحرية والأسماك، وهذه جميعا تصلح لإنشاء مشروعات استثمارية وتجارية ومحلات وبازارات وفنادق.

ومن يريد إعادة توظيف قلعة صلاح الدين فعليه أن يعيد لها نظافتها وجمالها ، ولا يقيم فيها مطاعم وكافيتريات .. إذا كانت باب العزب مقلب زبالة .. فإن المطاعم سوف تجعل من القلعة كلها مقالب للزبالة.

إن الكارثة الكبرى أن أموال هيئة الآثار ضاعت على

الاحتفاليات والمهرجانات السياحية .. وبدلا من أن تتجه إلى تنظيف وتعمير باب العزب وغيرها من المناطق الأثرية فقد اتجهت إلى إقامة حفلات ترويحية لضيوف مصر فى المهرجانات غير الثقافية .. هل يعقل أن لدينا أكثر من مهرجان للسينما .. ومصر تنتج فى العام ستة أفلام .. هل هناك هزل أكثر من هذا .. مهرجان للمسرح وكل ما قدم المسرح المصرى فى خمس سنوات لا يتجاوز خمس مسرحيات .. مهرجانات للشعر والرواية واحتفاليات بالراحلين والقادمين والذاهبين المقيمين وغير المقيمين ، ملايين الجنيهات على طبع التذاكر وفنادق الخمسة نجوم وبدلات السفر والوفود المسافرة والحاضرة .. وماذا أخذت ثقافة مصر بعد ذلك كله .. مساحات جديدة من التخلف تحاصر عقول الشباب فى الأرياف والنجوع والقرى، وتحولت الثقافة المصرية إلى مجموعة من المهرجانات ينتهى كل واحد منها لنبدأ بالآخر.

وبعد أن ضاعت أموال الآثار على الثقافة السياحية اتجهنا إلى بيع الأماكن الأثرية تنفيذا للمبدأ القائل .. كله خصخصة..

ثم بعد ذلك كله ..

لم يقل لنا أحد فى وزارة الثقافة لماذا تنقلون المتحف الإسلامى فى باب الخلق؟.. وما الهدف من إنشاء متحف جديد وماذا فعل فيكم المتحف الحالى .. هل القضية إنشاء مبانٍ حتى

ولو لم نكن فى حاجة إليها؟.. ان الادعاء بأن المتحف الحالى مطلوب لنشاط أخر يتعلق بالطفولة ادعاء باطل وغير صحيح وإذا كانت الطفولة فى حاجة إلى بناء جديد فإن الحكومة تستطيع أن تقيم لها مبنى جديدًا فى مكان مناسب وظروف أفضل ومنطقة أقل كثافة سكانية وأقل ازدحاما من باب الخلق .. ولا يمكن أن تكون مشروعات الطفولة مبررًا لنقل المتحف إلى مكان آخر . إما أن تنقلوا ٨٢ ألف قطعة أثرية يضمها المتحف فهذه والله جريمة.

لقد وصلت إلى فى الأيام الأخيرة عشرات الرسائل واقترح البعض أن يقدم المثقفون المصريون عريضة للقيادة السياسية يطالبون فيها بوقف اعتداءات وزارة الثقافة على آثار مصر ووقف هذا المشروع المشبوه الذى يهدف إلى تخريب القلعة واستباحة آثار المتحف الإسلامى .. وإنها لكارثة أن يطالب الناس بحماية تراثنا الثقافى والحضارى من المسئولين عن الثقافة.

وحينما يؤكد د. مصطفى صالح لمعى خبير الترميم الدولى وأستاذ الآثار الاسلامية أن القلعة تقع على تربة طفلية وأن أسفلها آثارا مملوكية فإن الرجل يدرك خطورة ما يقول .. وحينما يؤكد أن إقامة فنادق وحمامات سباحة أو مطاعم أو مشروعات جديدة سوف تترك آثارا سيئة على القلعة كلها، فيجب أن نسمع لأهل العلم والخبرة ولا نترك الأمور للأهواء والأغراض والمصالح.

ليس بيننا وبين المسئولين فى وزارة الثقافة خصومات شخصية.. وقلعة صلاح الدين ليست من أملاك وزارة الثقافة ولكنها ملك الشعب المصرى .. وحينما ندافع عنها فنحن ندافع عن تاريخنا وحاضرنا ومستقبل أبنائنا.

إن بعض المسئولين يتعاملون مع الأمور من منطلقات شخصية بحتة ويتصورون أن كل من يخالفهم الرأى يتآمر عليهم ويصفى معهم حسابات .. رغم أن الدفاع عن تاريخ مصر أكبر من كل الحسابات، والشىء الذى ينبغى أن يدركه الجميع أن التعامل مع الأشياء من منطلقات شخصية لا يعطينا أبدا الحق فى أن نتصرف فى أمور الدولة كما لو كنا نتصرف فى أملاكنا الخاصة.

إن آثار مصر ملك لأجيال ستجىء .. وإذا كانت القلعة قد بقيت على مر الأيام والسنين فمن الخطأ أن نقيم فيها الآن الفنادق والمطاعم والبازارات.

وخلاصة هذه القضية يمكن أن نضعها أمام المسئولين فى الدولة فى مجموعة نقاط أساسية:

- إن آثار مصر تعانى الآن ظروفا غاية فى الصعوبة وسوف تظهر نتائج ذلك بل إنها ظهرت الآن بالفعل فى فشل عمليات ترميم المواقع الأثرية الكبرى فى مسجد عمرو بن العاص والكنيسة المعلقة ومسجد شيخو والكرنك وعشرات من الأماكن الأثرية التى

شوهتها أخطاء جسيمة فى عمليات الترميم شهد بها مركز الترميم بكلية الهندسة بجامعة القاهرة، ويقوم بدراسة العينات الترميمية بناء على تعاقد بينه وبين المجلس الأعلى للآثار أى أنه جهة محايدة تتسم بالنزاهة والموضوعية والعلم.

- إن هناك تجاوزات مخيفة فى الأنشطة المالية لعمليات الترميم، والنموذج الصارخ فى ذلك هو صفقة الكنيسة المعلقة وما حدث فيها ثم إجراء مناقصة خاطئة اعترضت عليها أجهزة التفتيش المالى فى وزارة المالية لأسباب «مالية»، ورغم هذا تم اسناد هذه العملية لشركة تخصصت منذ سنوات فى الحصول على جميع أعمال الترميم فى الآثار المصرية رغم أنها بعيدة تماما عن هذا النوع من النشاط المعمارى، ولكن وزارة الثقافة تسند لها معظم أنشطتها الإنشائية والمعمارية والترميمية ولن يكون غريبا أن تسند لها أيضا عملية باب العزب فى قلعة صلاح الدين.

- إن مشروع باب العزب والذى يهدف إلى إقامة فندق ومطاعم ومحلات وبازارات ومتحف إسلامى مخالف لقانون الآثار.. ومخالف لكل القوانين الدولية التى تحظر إقامة منشآت جديدة فى المناطق الأثرية وإن إعادة توظيف الأثر لا ينبغى أن تمثل اعتداء صارخا على حرمته وتاريخه .. ومشروع باب العزب يمثل تهديدا لقلعة صلاح الدين.

– إن مشروع باب العزب يخفى وراءه جريمة أكبر وهى نقل المتحف الاسلامى من باب الخلق، ولا يوجد مبرر واحد لهذا القرار غير أن هدفه الأساسى هو نهب ما بقى من آثار مصر الإسلامية ولا يعقل أن يتم نقل ٨٢ ألف قطعة أثرية ولا توجد جهة فى مصر تستطيع أن تتحمل مسئولية ذلك دون أضرار تلحق بهذه الآثار.

إن نقل متحف بحجم وتاريخ المتحف الإسلامى لا ينبغى أن يكون قرارا وزاريا من مسئول، ولكنه فى الحقيقة قرار سيادى يجب أن يناقش من كل جوانبه خاصة جوانبه السلبية ولا يعقل أن يترك مثل هذا القرار الخطير للنيات والأغراض حتى ولو كانت طيبة.

– إن الشعار البراق الذى يسمى توظيف الآثار يجب أن يخضع لقواعد فنية وهندسية ومعمارية وليس مجرد رغبة تنطلق فى رأس مسئول فيصدر بها قرار .. ولا يعقل أبدا أن يعنى توظيف الآثار إقامة فنادق وموتيلات وملاهٍ لأن ذلك يدخل فى نطاق التخريب وليس التوظيف.

– يجب أن يتفرغ المسئولون فى وزارة الثقافة قليلا للنشاط الثقافى ويبتعدوا بعض الوقت عن النشاط الاستثمارى، لأن الأساس فى أهداف وعمل وزارة الثقافة أنها وزارة فكر وليس وزارة مقاولات.

ومن يتابع ما وصل اليه المستوى الفكرى والثقافى للشباب المصرى فى السنوات الأخيرة سوف يكشف أن الأجهزة الثقافية لم تكن أمينة فى تحمل مسئولياتها تجاه الأجيال الجديدة التى تركناها للتخلف والإرهاب والسطحية، واكتفينا بالاحتفالات والمهرجانات والمبانى.

- إن آثار مصر قضية قومية ويجب أن نتعامل معها من هذا المنطلق الشامل ، ولهذا يجب أن نفرق بين أشياء خاصة نملكها وأشياء أخرى يملكها الشعب وجعلنا أمناء عليها .. والأمانة تقتضى أن نعالج هذه القضايا من منطلقات علمية وفنية وحضارية وليس مجرد اجتهادات شخصية قد تصل بنا إلى كارثة.

- يبقى بعد ذلك كله إيماننا العميق بأن القيادة السياسية التى أنقذت قصر محمد على بالمنيل فى اللحظات الأخيرة سوف تنقذ قلعة صلاح الدين والمتحف الإسلامى من هذه المشروعات العربية ، لأن آثار مصر أمانة فى أعناق هذا الجيل ويجب أن يسلمها لأجيال أخرى ستجىء وهى فى كامل جلالها كما سلمها لنا أجدادنا ذات يوم.

تاريخ مصر وآثارها أمانة فى أعناقنا أمام الله وأمام الوطن والتاريخ.

* * *

هل يحسم رئيس الحكومة الخلاف حول مشروع باب العزب فى قلعة صلاح الدين؟

وصل الخلاف بيننا وبين وزارة الثقافة حول مشروع باب العزب فى قلعة صلاح الدين إلى طريق مسدود .. ولا يمكن أن تتفق آراء ترى فى قلعة صلاح الدين أثرا وتاريخا وحضارة وآراء أخرى تراها قطعة أرض خالية يجب استثمارها. إن لغة المال تختلف تماما عن لغة التاريخ ولغة القيمة تختلف تماما عن لغة النقود.. ولغة المثقفين تختلف تماما عن لغة السماسرة .. ومن اعجب ما سمعت فى هذه القضية أن مشروع باب العزب يشبه قناة السويس .. والناس عادة تقارن بين الأشياء التى تتشابه وأنا لا أجد تشابها من قريب أو بعيد بين موقع أثرى مثل قلعة صلاح الدين ومشروع اقتصادى مثل قناة السويس.. ومنذ متى كانت الآثار تعامل أو تقارن على أساس أنها مشروعات اقتصادية رابحة أو خاسرة؟ ومنذ متى كانت الآثار تخضع لمبدأ العرض والطلب

والمكسب والخسارة؟ إن التاريخ لغة أخرى غير لغة السمسرة والتجارة.

والاقتصاد علم يختلف بمقاييسه ومبادئه وأفكاره عن علوم التاريخ والحضارات والتراث لأن لغة الاقتصاد هى النقود والسلع ومبادئ العرض والطلب والربح والخسارة .. بينما تقوم لغة التاريخ والحضارات على قيمة الأشياء وليس ثمنها ، والحجر فى لغة الاقتصاد يختلف تماما عن الحجر فى لغة التراث.. والمكان فى لغة الحضارة يتجاوز حدود الحاضر ويصل إلى أعمق نقطة فى التاريخ.. والمكان فى لغة الاقتصاد مجرد قطعة أرض لها ثمن.. أيًا كان هذا الثمن.

من هنا فإن لغة الحضارات.. غير لغة المزادات والمناقصات والصفقات .. ومن الخطأ أن تتداخل هذه اللغات فى بعضها البعض، لأن لغة الثقافة هى القيمة وليست النقود.. ولغة التاريخ والحضارة غير لغة التجارة.. من هنا تصبح المقارنة بين قناة السويس وقلعة صلاح الدين ومشروع باب العزب مقارنة خاطئة.

والشعارات الرنانة عن العائد الاقتصادى والربحية والدخل القومى وهذه المسميات البراقة لا ينبغى أن تدخل سجل الآثار المصرية حسب مقاييس الاقتصاد، لأن الآثار لا تقدر بثمن وحتى لا تختلط الأوراق فى أيدينا فليس من حق جيل أن يتعامل مع هذا

التراث من منطلق اقتصادى محدود.. لأن ذلك يعنى أننا سنفتح الباب لبيع كل شىء بما فى ذلك التاريخ نفسه.

هذه بديهيات كنت أتمنى أن يكون المسئولون عن الثقافة فى مصر على وعى بها ، حتى لا توضع قلعة صلاح الدين الأثر والتاريخ فى مقارنة ساذجة مع قناة السويس.. لان المقارنة هنا تعكس خطأ شديدًا فى الفهم لمعايير الاشياء، وتعكس خللاً رهيبًا فى طبيعة وأسلوب وقيمة العمل الثقافى كنشاط له خصوصية فريدة ومميزة.

وهذا الأسلوب الخاطئ فى الفهم والتفكير هو الذى جعل مصر تخسر في عشرين عاما ألف قصر هدمتها معاول القبح ، وأقامت عليها أبراجا سكنية قبيحة .. ومن منطلق التفكير الاقتصادى والاستثمارى فإن هذه الابراج حققت دخلا وأموالا تتجاوز فى قيمتها قناة السويس ، وإن كانت فى المقابل قد دمرت ثروة مصر المعمارية والحضارية ، وجعلتنا الآن نبكى عليها دما لا دموعا .

ومع هذا الأسلوب الخاطئ فى الفهم والتفكير استباحت معاول القبح شواطئ نيل مصر العريق عندما تحول إلى مظاهرة عشوائية هى أسوأ ما شهدت العمارة المصرية من نماذج القبح والتشويه فى عصرنا الحديث.

وهذا الاسلوب الخاطئ فى الفهم والتفكير هو الذى جعلنا نقيم الكبارى ثم نهدمها .. ونرمم الآثار ونسىء إليها ، وجعل مئات المواقع الأثرية المهمة تعانى الإهمال، وأكبر دليل على ذلك ما وصلت إليه الاحوال فى باب العزب ولم نفكر فى إنقاذها بل نفكر فى تأجيرها .

ولا يمكن أن يكون إنقاذ موقع أثرى على حساب قيمته التاريخية، لأن ذلك يعنى أن نفتح مجالات الاستثمار والربح فى كل مواقع مصر الاثرية والتاريخية وما اكثرها .

ولا شك أن هناك تعارضا فى الفكر والأسلوب بين قرارات وأحكام عسكرية يصدرها رئيس الحكومة لحماية ما بقى لدينا من فيلات وقصور ، وبين فكر آخر يرى فى إنشاء فنادق وبازارات ومحلات فى المناطق الأثرية عملا حضاريا عظيما واستثمارا رائعا .. هذا الانقسام الشديد فى الرؤى يجب أن نتوقف عنده قليلا .

إن د . الجنزورى يخوض معركة فى العامين الماضيين ضد حالات التسيب الذى أدى إلى هدم مئات الفيلات والقصور .. وأصدر رئيس الحكومة قرارات تمنع إنشاء عمارات سكنية على انقاض القصور والفيلات حماية لتراث مصر الحضارى والمعمارى.

إن جميع الندوات والمؤتمرات التى ناقشت مشروع باب

العزب ادانت هذا المشروع فكرًا وأسلوبًا ابتداء بالمجالس القومية المتخصصة وتضم أكبر نخبة من علماء الآثار وانتهاء بأساتذة الآثار فى جامعاتنا العريقة.

والشيء الغريب أن المسئولين فى وزارة الثقافة يقولون إن اللجان الأساسية بالمجلس الأعلى للآثار وافقت على المشروع سواء فى بداياته أو عندما انتهت الدراسات الخاصة به .. ويعيب المسئولون فى الآثار أنهم وافقوا على المشروع عندما كانوا فى مناصبهم .. ورفضوه الآن بعد أن تركوا هذه المناصب، وفى تقديرى أن من يغير موقفه بهذه الصورة لا يستحق أن يؤخذ برأيه على الإطلاق سواء كان فى المنصب أو خارج هذا المنصب.

والسبب فى ذلك معروف وواضح للجميع أن وزارة الثقافة هى الوزارة الوحيدة فى مصر التى لا تضم مسئولا قياديا من داخل الوزارة .. إن جميع قيادات وزارة الثقافة يتولون مناصبهم بالانتداب ومن يصدر قرار الانتداب اليوم يستطيع أن يلغيه غدا .. وقد تسبب ذلك فى كوارث كثيرة حيث كان المقابل دائما إما تنفيذ الأوامر أو ترك المنصب ولا أعتقد أن هذا اسلوب إدارى يليق بدولة نشأت على ضفافها أول حكومة فى التاريخ والذى يريد أن يعرف الحقيقة عليه أن يتابع قرارات الانتداب بين الإبقاء والإلغاء فى وزارة الثقافة فى السنوات الأخيرة.

إن جميع - وأقول جميع - المسئولين فى المواقع الرئاسية فى قطاعات الثقافة منتدبون من مواقع أخرى وليس بينهم مسئول واحد من وزارة الثقافة.

وقائمة الندب هذه تشمل قيادات هيئة الكتاب .. والمجلس الأعلى للثقافة وقطاع المسرح والفنون الشعبية وقصور الثقافة والمسرح القومى وصندوق التنمية الثقافية والمجلس الأعلى للآثار.. ودار الأوبرا .. والمركز القومى للفنون التشكيلية وجهاز الرقابة على المصنفات الفنية والمركز القومى للسينما.

وإذا كان نظام الندب قد أطاح بقيادات قطاع الآثار مرات عديدة.. فكيف نضمن سياسة ثابتة أو قرارًا سليما أو دراسة موضوعية.

من يصدر قرار الانتداب اليوم يلغيه غدا .. والهدف واضح ومعروف وهو أن تنفذ القرارات حتى ولو كانت خاطئة دون بحث أو نقاش أو سؤال ابتداء بأعمال المقاولات والمناقصات وانتهاء بالاحتفالات والهبات.

وقد ترتب على ذلك تنفيذ مشروعات كثيرة خاطئة فى ظل قرارات مركزية يحميها سيف الانتداب المعلق على رؤوس قيادات وزارة الثقافة حيث لا مجال للنقاش أو الحوار أو الرفض.

من أجل هذا ينبغى أن نحسم قضية باب العزب بعيدا عن

قيادات وزارة الثقافة وانتداباتها بحيث نضع القضية أمام جهة محايدة.. وهنا أقترح على د. كمال الجنزورى رئيس الحكومة تشكيل لجنة من عدد من المسئولين وعلماء وخبراء الآثار المشهود لهم بالنزاهة وما أكثرهم فى مصر لتقييم هذا المشروع من كل جوانبه التاريخية والأثرية والاقتصادية بحيث يقدم هذا التقييم لمجلس الوزراء بعيدا عن حماس المسئولين فى وزارة الثقافة للمشروع أو الرافضين له ونحن منهم .. إن الخلاف ليس خلافا على قطعة أرض تريد وزارة الثقافة أن تسيطر عليها ولكنه خلاف على مبدأ خطير وهو ما حدود الاستثمار فى المواقع الأثرية .. وما حدود التداخل بين لغة الاقتصاد ولغة التاريخ فى هذه المنطقة الخطيرة التى تمثل رصيد مصر الحضارى والتاريخى .

إن هذا الخلاف وما يترتب عليه من نتائج سوف يحكم لسنوات طويلة علاقتنا بالتراث حتى لا نفاجأ فى يوم من الأيام بأن آثار مصر قد تحولت إلى محلات ومطاعم وبازارات تحت شعار إعادة توظيف الأماكن الأثرية.. إننا مع كل فكر متطور يسعى إلى الحفاظ على تراثنا الحضارى ولكننا نرفض محاولات التشويه مهما كانت الأقنعة التى تتخفى وراءها، ومهما كان حجم الإغراءات والأرباح التى يتصورها البعض من وراء هذه المشروعات ومن الخطأ أن تتصور وزارة الثقافة أنها تملك آثار مصر حتى تتعامل معها بهذه الصورة.

إن القضية أكبر من جميع أطرافها معارضين أو مؤيدين ولذلك ينبغى أن يحسمها رئيس الوزراء على أسس علمية وفنية سليمة من خلال لجنة من علماء الآثار والتاريخ والحضارة والعمارة تقوم بهذه المهمة وتعد تقريرًا شاملاً عن المشروع لمجلس الوزراء.

لا أتمنى أبدا أن يقال يوما إن المصريين فى نهاية القرن العشرين أقاموا محلات للبيتزا والآيس كريم والهامبورجر فى قلب قلعة صلاح الدين الأيوبى بالقاهرة .. هذه نقطة سوداء وثمنها باهظ جدا لأن التاريخ لن يرحم.

* * *

تراثنا المعمارى .. قضية قومية

يخطئ من يتصور أن المعركة بين دعاة الجمال ومروجى القبح فى مصر معركة سهلة أو بسيطة . إنها واحدة من أكثر المعارك ضراوة وشراسة ومن الممكن أن يستخدم فيها مروجو القبح كل الأساليب لتحقيق أغراضهم فى امتهان كل ما هو أصيل وجميل فوق ربوع هذا الوطن.

إنها معركة بين أنصار القيمة .. وسماسرة الفجاجة .. بين من يرون الوطن ذاكرة وتاريخا وتراثا وبين من يرونه قطعة أرض يسيل عليها لعابهم وهم يقيمون عليها الأبراج القبيحة التى تتحول فى لحظة زمن إلى أرصدة فى البنوك حتى ولو كان الجمال والتاريخ والذاكرة هى الضحية.

ولهذا لم يكن غريبا أن تخسر مصر مئات القطع المعمارية النادرة أمام سماسرة القبح وعلى امتداد عشرين عاما تم هدم مئات القصور والفيلات وقطع رقاب عشرات الحدائق حتى

الأرصفة التى كانت مخصصة لكى يمشى عليها الناس، تلاشت أمام زحام السيارات وتلال الغبار والاندفاع المجنون فى الشوارع .. ولا توجد بقعة فى مصر إلا وفيها تاريخ .. سواء كان هذا التاريخ قديما .. أو حديثا .. من أجل هذا كان من الخطأ الفادح أن يمتهن التاريخ فى بلد التاريخ.

ولا شك فى أن ثورة يوليو هى أول من فتح النيران على التاريخ حينما استباحت ذاكرة الأمة وحاولت تشويه رموزها واعتدت على حرمة تاريخها سواء كان ذلك أحداثا أو تراثا .. إن الهجمات الشرسة التى تلاحقت فى صلف وجنون على القصور الملكية تنهب ما فيها كانت أول اعتداء صارخ على تراث مصر المعمارى والحضارى.

إن اجتياح القصور الملكية وتخريبها تحت شعار الثورة كان خطيئة لا تغتفر فكم من الثورات التى حافظت على تراث أوطانها.

ومنذ هذا التاريخ بدأت رحلة الاعتداء على كل ما هو جميل فارتفعت أعلام الاتحاد القومى والاتحاد الاشتراكى والجمعيات التعاونية والإدارة المحلية والمدارس على تحف مصر المعمارية من القصور والفيلات .. بل إن البعض منها تحول إلى إسطبلات للخيول ومخازن للأقطان..

وتهدمت عشرات القصور أمام الإهمال، وكان هناك ما

يشبه العداء بين الثورة وهذه القصور وذلك لأنها من مظاهر العهد البائد كما كان يردد البعض فى هذه الأيام الغريبة.. وسقطت قصور الإقطاعيين وملاك الأراضى فى الريف .. وانهارت قصور الباشوات فى المدن.. ونهبت جحافل السلطة ما كان فى هذه القصور من تحف معمارية وجمالية نادرة.

وجاءت المرحلة الثانية من تدمير ثروة مصر المعمارية مع السبعينيات حيث بدأ استيراد النموذج الأمريكى فى العمارة وهنا شهدت العواصم الكبرى فى محافظات مصر إنشاء عدد كبير من ناطحات السحاب، وقد جاء ذلك على حساب ما بقى من القصور والفيلات حيث تم هدمها وتحويلها إلى عمارات قبيحة ، وأمام الجشع المادى الرهيب والرغبة فى الكسب السريع توارت على شواطئ النيل عشرات القصور والفيلات لكى نشهد هذه المظاهرة الفجة من المبانى القبيحة .

واستمر مسلسل القبح يطارد كل ما هو جميل.

ولم يقتصر الأمر على المبانى ولكنه اتجه إلى العقول حيث كانت الهجمة الشرسة على ذاكرة الأمة والتى شوهت رموزنا التاريخية من البشر وألقت بهم جميعا إلى الهاوية.

ولا شك فى أن المعركة كانت لصالح مروجى القبح. فقد حققوا انتصارات كثيرة .. كسبوا الأموال . وغيروا أذواق الناس

وشوهوا الشوارع واستباحوا حرمة التاريخ .. ولم تعد الأجيال الجديدة تذكر ما كانت عليه شواطئنا وشوارعنا وبيوتنا فى يوم من الأيام. ورغم هذا بقيت المعركة، فما زالت هناك قلة تدافع عن الجمال وتؤمن بأننا نملك وطنا ليس ككل الأوطان وأن كل جزء من أرضنا يمثل تاريخا وحضارة، ومن السفه أن نفرط فى هذه الأشياء لأنها ليست ملكا لنا وحدنا ولكنها ملك لأجيال ستجئ.

من أجل هذا أتابع مع الكثيرين غيرى الخطوات التى اتخذتها حكومة د. الجنزورى من أجل إعادة الشكل الحضارى للشارع المصرى لقد غابت قضية الجمال عنا زمنا طويلا شعبا وحكومة .. ولهذا فإن أية خطوة تتخذها الحكومة فى هذا الاتجاه يجب أن نساندها جميعا.

كان من أبرز هذه الخطوات الأمر العسكرى بعدم هدم القصور والفيلات، وهو القرار الذى يواجه حتى الآن ظروفا صعبة فى تطبيقه أمام فساد المحليات والذمم المهترئة التى تهدم القصور والفيلات وتحولها إلى إنقاض.

وكان من هذه الخطوات أيضا محاولة تجميل ما بقى عندنا من قصور وترميم هذه التحف المعمارية التى بقيت فى جاردن سيتى والزمالك ومصر الجديدة حيث يجرى الآن ترميم أكثر من قصر تاريخى، كما تشهد العاصمة محاولة جادة لعودة أرصفة

المشاة إلى الشوارع وهناك الملايين من البشر يتمنون أن يجدوا يوما رصيفا نظيفا يسيرون عليه مثل كل العواصم فى العالم.

وكان من هذه الخطوات أيضا توحيد ألوان طلاء البيوت وهو تصرف حضارى قرره مجلس الوزراء أخيرا.

إن أحد الأثرياء العرب حاول يوما تغيير لون قصر كبير اشتراه فى عاصمة أوروبية.

ورفضت بلدية العاصمة تغيير اللون حتى لو كان ثمن ذلك وقف صفقة شراء القصر، وقد حدث.

هناك أيضا محاولة تغيير نظام الكبارى القبيحة التى اقيمت فى شوارع القاهرة وأكبر نموذج هو كوبرى شارع الأزهر الذى يجرى هدمه الآن فى إطار إنقاذ القاهرة الفاطمية .. ويدخل فى هذه السلسلة كبارى مدخل المعادى والزمالك والدقى ، وهذه الكبارى وإن كانت قد عالجت مشاكل المرور فقد كانت أكبر إساءة لشوارعنا العتيقة بكل جوانب الجمال فيها .. وأنا لا اتصور حتى الآن أن نهدم كوبرى أبو العلا لنستكمل على أنقاضه كوبرى ١٥ مايو الذى شوه أجمل شوارع الزمالك.. وكان من الممكن أن يشوه امتداد هذا الكوبرى فى المهندسين شارع جامعة الدول العربية لولا قرار الحكومة بوقف هذه الجريمة.

وفى الأسبوع الماضى أكد المستشار طلعت حماد وزير شئون

مجلس الوزراء أن د. الجنزورى رئيس الحكومة قرر ألا يقام مزيد من الكبارى، العلوية فى القاهرة الكبرى حتى لا يؤثر ذلك على الطابع المعمارى كما أن كوبرى أبو العلا سوف يوضع فى مكان مناسب بعد إتمام نقله ليكون مزارا سياحيا . وأكد طلعت حماد أن الحكومة الآن تعطى اهتماما خاصا للجانب الجمالى والمعمارى حرصا على ما بقى لدينا من تحف معمارية نادرة.

ولا أدرى لماذا افتقد الطريق الدائرى الجديد اللمسة الجمالية وهى لن تكلف الدولة الكثير .. إن أسوار هذا الطريق سواء الذى يبدأ من المعادى أو من ميدان لبنان تحتاج إلى شىء من التنسيق الجمالى خاصة أن هذه الأسوار لا تتناسب أبدا مع ضخامة المشروع والأموال التى أنفقتها الدولة عليه، ان الأسوار تبدو رخيصة وقبيحة، وأنا على يقين أن الدكتور محمد إبراهيم سليمان وزير الاسكان سوف يضع ذلك فى اعتباره عند اتمام إنشاء هذه المشروعات الضخمة التى تمت فى الفترة الأخيرة ولكنها من الناحية الجمالية لا تليق بالقاهرة عاصمة العمارة والتاريخ بكل مراحل توهجها.

والشىء الذى أسعدنى كثيرا أن الكثير من مشروع تجميل العاصمة يقوم به فى صمت جميل بعض القادرين من أبناء مصر.. وقد كانت هذه هى روح المصريين دائما، وأرجو أن تتسع هذه

المشاركة لتشمل كل جوانب الحياة فى مصر فقد كانت هذه هى روح القادرين من أبناء الشعب المصرى.

والأهم من ذلك كله أن المعركة ضد القبح بأشكاله وعناصره ومروجيه تجد لها كل يوم أنصارا من دعاة الجمال على مستوى السلطة والمواطنين الشرفاء .. ولا أتصور أبدا أن يصبح للقبح سلطان فى بلد علم الدنيا كيف يكون الجمال، وإذا كانت مصر قد خسرت الكثير جدا من حصون الجمال فيها فما زال بين أيدينا ما يستحق أن نحافظ عليه ونحميه .. وهذه مسئولية كل الشرفاء فى هذا الوطن .

ومن هنا يصبح الحرص على تراثنا المعمارى قضية قومية.. فمن الخطأ أن يصبح وطن التاريخ .. بلا تاريخ.

* * *

ثروة مصر المعمارية وعدالة القضاء

أصدرت المحكمة التأديبية العليا بمجلس الدولة حكما بفصل ٧ من كبار الموظفين فى محافظة الجيزة من أعضاء لجنة هدم المنشآت غير الآيلة للسقوط فى القضية الشهيرة المعروفة بهدم الفيلات بالجيزة والتى راح ضحيتها عدد كبير من الڤيلات والحدائق فى مذبحة جديدة من مذابح الجمال فى المحافظة العريقة التى تضم بين ربوعها أعظم آثار مصر التاريخية والحضارية ابتداء بأهرامات الجيزة وانتهاء بأبى الهول الصامت الحزين.

ولاشك أن هذا الحكم القاطع يمثل بداية جديدة للتعامل مع هذه القضية الخطيرة قضية هدم القصور والفيلات والتى أطاحت طوال سنوات عديدة بثروة مصر المعمارية وأقامت على اطلالها أكبر مظاهرة للقبح شهدتها العمارة المصرية فى تاريخها الحديث.

لقد حرصت حكومة د. الجنزورى على إيجاد حلول جذرية لهذه القضية تمنع أساليب التلاعب والتحايل وما أكثرها، ولهذا

كان قرار رئيس الحكومة بحظر هدم القصور والفيلات حماية لما بقى من تراث مصر المعمارى.. ورغم هذا القرار استمر مسلسل الاعتداء والهدم والتحايل على قوانين وقرارات الدولة، وفى كل يوم كنا نسمع أخبار جريمة جديدة راح ضحيتها قصر عتيق أو عدد من الفيلات كما حدث فى محافظة الجيزة وبالتحديد فى منطقة المهندسين التى شهدت أكثر من مذبحة خلال شهر واحد ورغم صدور قرار رئيس الحكومة.

لقد أعلنت الحكومة أكثر من مرة أنها بصدد إعادة النظر فى أمبراطورية المحليات ابتداء بالأشخاص وانتهاء بالقوانين والضوابط.. ولكن كل شىء توقف فجأة دون إبداء الأسباب.

إن قطاع المحليات يتحمل الجزء الأكبر من مسئولية ضياع ثروة مصر المعمارية من القصور والفيلات لأن قرارات الهدم والإزالة خرجت جميعها من دهاليز المحليات.. وهناك عشرات القضايا والعقوبات التى بقيت حبرا على ورق ولم تتجاوز مكاتب المسئولين فى المحليات.

ولا أدرى ما هى الأيادى الخفية التى تحمى كل هذه التجاوزات وتشل يد الحكومة كلما بادرت باتخاذ إجراءات جادة وحاسمة لمواجهة عمليات التحايل فى هدم القصور والفيلات.

هل يعقل أن يكون هناك خلاف حول تعريف «شكل الفيلا»

وهل هى بحديقة أو سلم داخلى أو خارجى .. إن هذه القضية مازالت حتى الآن محل خلاف من الناحية القانونية، وهذا الخلاف هو الذى يفتح أبواب التلاعب والتحايل ويعطى الفرصة لهدم المزيد من ثرواتنا المعمارية.

وإذا كان القضاء قد اتخذ موقفا عادلا من المسئولين فى محافظة الجيزة من أعضاء لجنة هدم المنشآت، وأصدر حكما بفصلهم فماذا ستفعل الحكومة مع محافظها الذى اعتمد جميع قرارات الهدم ووافق عليها وهو المستشار ماهر الجندى محافظ الجيزة الحالى.

لقد جاء فى حكم المحكمة التأديبية أن محافظ الجيزة السابق د. عبد الرحيم شحاتة حرص طوال توليه مسئولية محافظة الجيزة على أن يعاين بنفسه وعلى الطبيعة جميع العقارات التى وافقت اللجنة على هدمها قبل اعتماد قرارات الهدم بصفة نهائية وذلك منعًا للتحايل على هدم القصور والفيلات.. إلا أن محافظ الجيزة الحالى وافق على هدم ١١ فيلا فى ضربة واحدة وخلاف فترة زمنية قصيرة للغاية لا تتجاوز شهرا واحدا.

والسؤال الآن .. إذا كان القضاء قد أدان بصورة قاطعة هذه الجريمة وقرر فصل المسئولين عنها فما هو موقف الحكومة من محافظها الذى اعتمد قرارات الهدم وما هو دفاع السيد المحافظ فى هذه القضية.

كيف وقع هذه القرارات دون أن يشاهد واحدة فقط من الفيلات التى تم هدمها.. وكيف تم ذلك كله وبهذه السرعة.. وهل صحيح أن الفيلات تم هدمها ليلا وأن عددها ٤٦ وليس ١١ فقط.

وهل كان سيادة المحافظ يرى فى هذا الإجراء عملا سليما من الناحية الإدارية أن يخالف قرارا للحكومة، وهل يرى فيه موقفا عادلا أن يوافق مرة واحدة على هدم ١١ فيلا بحدائقها خلال شهر واحد وفى بداية توليه مسئولية العمل كمحافظ للجيزة لقد تمنيت أن أسمع دفاعًا من محافظ الجيزة فى هذه القضية.

وإذا كان القضاء قد عاقب المسئولين فى قضية هدم الفيلات بالجيزة فينبغى على الحكومة أن تحاسب المحافظ الذى وافق على هذه الجريمة لأن الكل فيها مدان..

لا ينبغى أن يكون هناك مسئول فوق الحساب.

* * *

مرة أخرى .. مطلوب وزارة للآثار

خسرت مصر أخيرًا أثرًا من آثارها المعمارية الجميلة .. أكلت النيران قصر المسافرخانة فى منطقة الجمالية.. واحترق البناء العريق بعد أكثر من مائتى عام شاهد فيها أزمنة مختلفة وبقى شامخا تتعاقب عليه الوجوه والعصور والأجيال حتى كانت نهايته الدامية فى الأسبوع الماضى عندما أكلت النيران كل شئ فيه، وانضم بذلك إلى الأوبرا المحترقة وقصر الجوهرة وعشرات التحف المعمارية النادرة التى تهاوت تحت معاول الهدم والإهمال والتسيب وعدم إدراك القيمة الحقيقية لتراث هذا الوطن.

وقصر المسافرخانة أنشئ فى عام ١٧٧٩ وأقامه محمود محرم وهو واحد من أبرز تجار مصر فى هذا الزمن البعيد.. وإقامة الرجل ليكون مقرًا لضيوفه من التجار.. وحدث بعد ذلك أن أعجب القصر أسرة محمد على فاشترته من صاحبه.. وقد شهدت إحدى قاعات هذا الأثر العريق ميلاد الخديو إسماعيل

وقد خصصته الأسرة العلوية بعد ذلك ليكون مقرا لاستقبال السفراء والضيوف من أصحاب الشأن.

وكان القصر المحترق يتكون من طابقين وتؤدى إليه ثلاثة مداخل، مدخلان بشارع المسمط.. والمدخل الثالث بشارع درب الطبلاوى.. وكان القصر يتميز بسمات العمارة الإسلامية الرفيعة حيث يوجد به فناء واسع وقاعة تتكون من إيوانين ثم قاعة أخرى تسمى قاعة الأنس.

وقد أشرف على ترميم هذا القصر فى الستينيات وزير ثقافة مصر الأسبق د. ثروت عكاشة صاحب أهم الإنجازات فى ثقافة مصر الحديثة ابتداء بالآثار وانتهاء بالفنون.

وفى البيت المحترق كانت هناك قاعة المجد وبها أيضا ثلاثة أيوانات.. ويتصدر الفناء مكان مفتوح لاستقبال تجار مصر صيفا.

وقد امتاز قصر المسافرخانة بمشربياته ذات النقوش الإسلامية الرفيعة والفريدة والمطعمة بالصدف والفسيفساء والأخشاب المرسومة بالألوان وكانت فيه أطول مشربية فى مصر وكانت أبواب القصر تحفا نادرة فى الجمال والروعة وجميعها مشغولة ولا تقدر قيمتها بثمن.

هذه هى قصة الأثر المحترق المسافرخانة.. والذى تحول فى السنوات الأخيرة إلى مقلب للزبالة مثل باب العزب تماما.. والفرق

بين الاثنين أن الأول أكلته النيران.. والثانى ستأكله الفنادق.. ومحلات البيتزا والمصير واحد.. وكان من المفروض أن يتم ترميم هذا القصر بعد زلزال ٩٢.. ولكن بقى الحال كما هو عليه من الإهمال والجحود حتى أتت النيران على القصر الجميل.

وهذا المصير هو الذى يوشك أن يطيح بأقدم مساجد مصر وهو مسجد عمرو بن العاص الذى تهاوت جدرانه وسقط سقفه أمام عمليات ترميم خاطئة مازالت تجرى منذ ٣ سنوات، ولم تصل إلى شىء حتى الآن غير إغلاق المسجد وحرمان المصلين من رحابه الطاهرة وتاريخه العريق.

وهذا المصير هو الذى ينتظر الكنيسة المعلقة التى أنفقت الدولة ٢٣ مليون جنيه لترميمها.. وأكلتها المياه الجوفية ومازالت عمليات الترميم متوقفة فيها حتى الآن أمام أخطاء جسيمة معروضة على القضاء.

وهذا المصير هو الذى جعل عميد آثار القاهرة د. رأفت الكحلاوى يؤكد أن هناك ٦٨٧ تعديا على آثار مصر الإسلامية منها ٦١٧ تعديا تجاريا.. و٢٩ تعديا إسكانيا.. و٥١ تعديا حكوميا.

وهذا المصير أيضا هو الذى جعل موارد قطاع الآثار تدخل فى ميزانية وزارة الثقافة لتقيم بها المهرجانات والحفلات والولائم وليحترق التاريخ رغم أنفنا جميعا.

وهذا المصير هو الذى جعل مئات الملايين تدخل فى سراديب مشبوهة تحت شعار الترميم.. رغم الأخطاء الفادحة فى معظم العمليات التى تمت ابتداء بالكرنك فى صعيد مصر وانتهاء بمسجد عمرو بن العاص والكنيسة المعلقة.

إن وزارة الثقافة لم تكن أبدا أمينة على آثار مصر وهذه حقيقة أكدتها المواقف والأحداث وليس ذلك مجرد اتهام جزافى نطلقه.

وإذا كانت وزارة الثقافة قد تخلت أو تجاهلت دورها أو أساءت عن عمد لآثار مصر من منطلقات غير مسئولة فإن هناك تجاوزات أخرى يجب حسمها.

إن عشرات الأماكن الأثرية تحولت إلى مدارس وبعضها تحول إلى أقسام للشرطة .. والمطافىء.. والصحة.. والكهرباء.

وزارة التربية والتعليم احتلت سبيل محمد على بالنحاسين وحولته لمدرسة.

وزارة الداخلية احتلت واجهة بيت القاضى وحولتها لقسم شرطة الجمالية.

وزارة الصحة حولت بيمارستان قلاوون لمستشفى للرمد ثم مخزن لمخلفات مكاتب الموظفين.

وزارة التموين تعدت على مقعد ماماى بشارع بيت القاضى وحولته لمصلحة الموازين والمصوغات.

وزارة المواصلات احتلت مدرسة القاضى عبد الباسط وحولتها إلى كشك تليفونات وأنشأت مجمعا كهربائيا بجوار سبيل طه حسين الوردانى وهو ما يهدده بالاحتراق تحت أى ماس كهربائى.

وزارة الأوقاف احتلت سبيل تاغرى باردى المقام عام ٨٤٤ هجرية ونزعت نافذته البرونزية وأقامت فيه محلا كهربائيا وأجرته بالفعل.

كما قامت وزارة الأوقاف بتأجير قبة الصالح نجم الدين أيوب التى تعد من أهم آثار العصر الأيوبى وحولت واجهتها وسورها الخارجى إلى محلات تجارية.

قامت وزارة الأوقاف أيضا بتأجير سبيل النقادى بالتمبشكية لإحدى الجمعيات وأجرت الوكالة لأحد تجار الخيش!

وأخيرا .. فإن هيئة الآثار المسئولة عن آثار مصر احتلت بعض المواقع الأثرية ومنها قصر بشتاك ومنزل مصطفى جعفر واقامت فيهما منطقة تفتيش آثار شمال القاهرة.

هذا هو موقف أجهزة الدولة من آثار مصر ابتداء بالوزارة المسئولة وهى وزارة الثقافة وانتهاء بباقى الوزارات.

وكانت نتيجة ذلك كله إننا فى كل يوم نخسر أثرًا جديدًا ينهار أمامنا إما بالإهمال.. أو التسيب أو المياه الجوفية أو الترميم الخاطىء أو الاستخدام السيىء أو النيران.

إن آثار مصر أصبحت الآن موضوعا ثابتا فى صفحات الحوادث والذى يريد التأكد من هذه الحقيقة عليه أن يراجع أخبار الحوادث والكوارث فى السنوات الأخيرة، وسوف يكتشف أن أهم السرقات وأخطر الحرائق .. وأكبر الصفقات كانت فى آثار مصر.

وسوف نقرأ ونسمع عشرات البيانات والاعتذارات والتبريرات لما حدث لقصر المسافرخانة، وأخشى أن يقال إن النيران التى التهمت المواطنين تحت عجلات قطار كفر الدوار قد تطايرت حتى وصلت إلى الجمالية وأحرقت الأثر العتيق.

وأدعو مرة أخرى إلى الاقتراح القديم الذى كتبت عنه منذ سنوات وبعث لى رئيس الوزراء السابق د. عاطف صدقى يومها مؤكدا أنه سيكون محل دراسة وهو إنشاء وزارة للآثار.. يجب أن نفصل فورا آثار مصر عن وزارة الثقافة وتوابعها بحيث تبقى وزارة للمهرجانات والتفاريح والاحتفالات، أما آثار مصر فيجب أن نحميها من العبث ويكفى ما حدث لها فى السنوات الأخيرة من دمار وتشويه.

لقد ضاعت مئات الملايين التى حصلت عليها وزارة الثقافة

على مشروعات ترميم وهمية وتسربت إلى أماكن مجهولة أتمنى أن تكون يوما مجالا للحساب والمساءلة.

وبجانب هذا أصبحت سرقات الآثار المصرية حديث العالم كله حيث لا يمضى يوم إلا وهناك أثر لنا معروض للبيع فى عواصم العالم المختلفة أو مضبوط فى أحد المطارات.

إن آثار مصر هى أغلى ما نملك، ومن الظلم أن نتركها بين أيدٍ لا تعرف قيمة التاريخ.

إذا كان للنيل وزارة .. وللزراعة وزارة.. وللسياحة وزارة فالأولى أن تكون للآثار أيضا وزارة.

قد يرى البعض أننا لسنا فى حاجة لمزيد من الإدارات الحكومية التى تضاف إلى البيروقراطية المصرية العريقة. وأنا لا أعنى بوزارة للآثار مزيدا من الأجهزة الادارية، ولكن الذى يعنينى مسئول يحاسب أمام مجلس الوزراء، وأمام مجلس الشعب وأمامنا جميعا.

إن دم آثار مصر موزع الآن بين الوزارات المختلفة والمحافظات وسراديب الحكم المحلى وإذا جاء وقت الحساب سمعت من يقول ماذا نفعل فى بلد توجد الآثار فى كل شبر فيه؟

حرام أن تبقى آثار مصر بين أيدى وزارة الثقافة، ويجب أن ننقذها فورا من هذا المصير المؤلم الذى ينتظرها .. وينتظرنا.

كيف نحمى آثار مصر؟

قبل أن يمضى أسبوع واحد على احتراق قصر المسافرخانة بالجمالية شبت النيران فى واحد من أهم القصور التاريخية فى مصر وهو قصر إسماعيل باشا المفتش فى ميدان لاظوغلى وهو القصر الذى شغلته زمنا وزارة المالية تم تحول فى السنوات الأخيرة إلى مخزن يضم مخلفات الوزارات المختلفة ولولا عناية الله لأصبح هذا الأثر العتيق أطلالا تضاف إلى عشرات الأبنية الأثرية التى اكلتها النيران والاهمال والسياسات الخاطئة.

من هنا يصبح من الضرورى ألا يترك مجلس الوزراء قضية الآثار قبل حسمها خاصة أن المجلس أصدر مجموعة من القرارات التى تهدف إلى حماية ما بقى عندنا من آثار، وعلى رأس هذه القرارات توفير وسائل الحماية من المطافى وأجهزة الإنذار المبكر عن الحرائق، ومنع المبيت نهائيا فى الأماكن الأثرية كما حدث فى قصر المسافرخانة حيث حولته وزارة الثقافة إلى ملهى ليلى لبعض الفنانين، وسوف تكشف التحقيقات أسباب الحريق، وهل كان

لسكان القصر من الفنانين سبب فى ذلك أمام تجاوزات سلوكية يعرفها الجميع.

ولا أدرى على أى أساس تقرر تخصيص ٣٠ مليون جنيه لإعادة بناء قصر المسافرخانة.. ومنذ متى يمكن إعادة القصور المحترقة.. ولماذا لم تخصص الدولة منذ سنوات مائة مليون جنيه مثلاً لبناء الأوبرا المحترقة فى تقديرى أن الحديث عن إعادة بناء قصر احترق بالكامل بتكلفة ٣٠ مليون جنيه، وفى رواية أخرى ١٠٠ مليون جنيه هو حديث تنقصه الدقة العلمية، ويجب أن يكون للخبراء رأى فيه وحتى لا نلقى ٣٠ مليون جنيه من أموال الشعب فى مشروع وهمى جديد مثل عمليات الترميم الخاطئة.

من أجل هذا يصبح من الضرورى أن يستكمل مجلس الوزراء مناقشة قضية آثار مصر والخراب الذى لحق بها فى السنوات الأخيرة بين الإهمال والنيران والترميم السيىء.

- هنا يجب أن نضع أيدينا على عدد من النقاط الأساسية:

أولا: يجب أن تبقى أموال الآثار بعيدا عن يد وزارة الثقافة، لقد كان للآثار المصرية صندوق خاص يضم مواردها المختلفة، ويتم صرف هذه الموارد على حماية الآثار وترميمها وصيانتها بجانب الأموال التى تخصصها الدولة لهذا الغرض.

ولكن هذا الصندوق تعرض لهجمة شرسة من صندوق آخر أنشأته وزارة الثقافة وهو صندوق التنمية الثقافة.. فى بداية الأمر وافق رئيس الوزراء السابق د. عاطف صدقى على تخصيص ١٠ ٪ من موارد صندوق حماية الآثار لمساعدة صندوق التنمية الثقافية، ولكن هذا الصندوق ابتلع كل أموال الآثار فى مصر ولم يعد هناك شىء يسمى صندوق حماية الآثار رغم أن هذا الصندوق هو الذى تولى المسئوليات الكبرى فى تاريخ حماية الآثار المصرية ابتداء بخطة حماية آثار النوبة فى الستينيات.

وبعد أن ابتلع صندوق التنمية الثقافية كل أموال الآثار المصرية من معارض خارجية ودخل تذاكر المتاحف الكبرى كالمتحف المصرى.. والكرنك وسقارة وغيرها بدأت الآثار المصرية تتلقى فتات ما بقى من أنشطة صندوق التنمية الثقافية الذى أنفق عشرات الملايين على المهرجانات والاحتفالات والتفاريح والمكافآت والدعوات دون رقابة من أحد.

هنا أقول.. يجب أن يعيد مجلس الوزراء بقرار منه أموال صندوق حماية الآثار.. ولا يعقل أبدا أن نأخذ دخل الكرنك وأبو الهول والهرم لكى ننفقه على مهرجان الرقص الشعبى فى الإسماعيلية أو مهرجان مسرح الجسد التجريبى.. يجب أن تعود أموال الآثار لكى ننفقها فى مكانها الصحيح وهو حماية الآثار.

وليس من مسئولية الآثار أن تقدم أموالها لإقامة مهرجانات للسينما الهابطة لأن حماية أثر أهم مليون مرة من تشجيع سينما هابطة تروج للجنس والمخدرات.

وإذا كنا نستطيع تعويض فيلم أو مسرحية أو مهرجان فنحن لن نستطيع تعويض قصر المسافرخانة الذى احترق بسبب الإهمال والسلوكيات الخاطئة.

ثانيا: يجب إلغاء ما يسمى بالمجلس الأعلى للآثار لأنه جهة شكلية ليست لها اختصاصات على الإطلاق.. أن رئيس المجلس الأعلى للآثار لا يستطيع صرف مكافأة لأحد السعاة دون موافقة وزير الثقافة.. لقد أكد لى د. عاطف صدقى رئيس الوزراء السابق منذ عامين فى رسالة أن تجربة المجلس الأعلى للآثار سيتم تقييمها خلال عامين.

والثابت الآن أن التجربة فشلت.. ومن هنا يكون الحل بإنشاء وزارة للآثار بحيث نفصل الآثار عن الثقافة تماماً أو بإنشاء هيئة للآثار تتبع رئيس مجلس الوزراء ويكون لرئيس الهيئة كامل الصلاحيات.

وهنا أقترح أيضا إنشاء مجلس أعلى للآثار يشرف على خطط حماية الآثار بحيث يضم نخبة من علماء الآثار والمفكرين

وأساتذة الجامعات، وتكون مهمة هذا المجلس هى الإشراف العلمى والفنى فقط على خطط الحكومة من أجل حماية آثارنا.

ثالثا: يجب أن تكون هناك مسئوليات محددة فى تبعية الأماكن الأثرية للأشراف الكامل من هيئة الآثار حتى تلك الأماكن التى تخضع لجهات مختلفة.. وهذا التنسيق الغائب ضرورة حتى لا تلقى أجهزة الدولة المسئولية على بعضها البعض.. لقد أعد د. محمود زقزوق وزير الأوقاف تقريرا اطلعت عليه يضم الأماكن الأثرية المؤجرة فى القاهرة الفاطمية.. والتقرير يحمل تجاوزات خطيرة حيث توجد مئات المحلات والدكاكين فى قلب المناطق الأثرية مما يعرضها لكثير من الأخطار بما فى ذلك أخطار الحرائق التى يمكن أن تشتعل فى أية لحظة.. ولا يكاد يوجد أثر واحد فى القاهرة الفاطمية وفى شارع المعز لدين الله دون أن تكون هناك إشغالات فى المناطق الأثرية.

وهذه الصورة المخيفة لمئات المحلات المؤجرة تهدد المواقع الأثرية وأغرب مثال على ذلك أن قوات الأمن عثرت على ٧ أنابيب بوتاجاز فى قصر إسماعيل المفتش ولو أن الحريق وصل إلى هذه الأنابيب لاحترق القصر بالكامل.

رابعا: لسنا الآن فى مجال إلقاء المسئوليات هنا أو هناك ولكن المطلوب هو وضع سياسة جديدة لحماية آثار مصر فى ظل

ضوابط نحمى بها مواردها بحيث تتجه هذه الموارد إلى المكان الصحيح.. وهذا يتطلب أن تقوم خطط ترميم الآثار على أسس علمية، ومن خلال شركات متخصصة لأن قطاع الترميم الآن فتح الباب كاملاً لكل من يبحث عن الثراء حيث لا ضوابط ولا قواعد ولا أصول والذى يريد أن يعرف الحقيقة عليه أن يراجع أسماء الشركات التى قامت بترميم آثار مصر وتاريخها فى هذا النشاط..

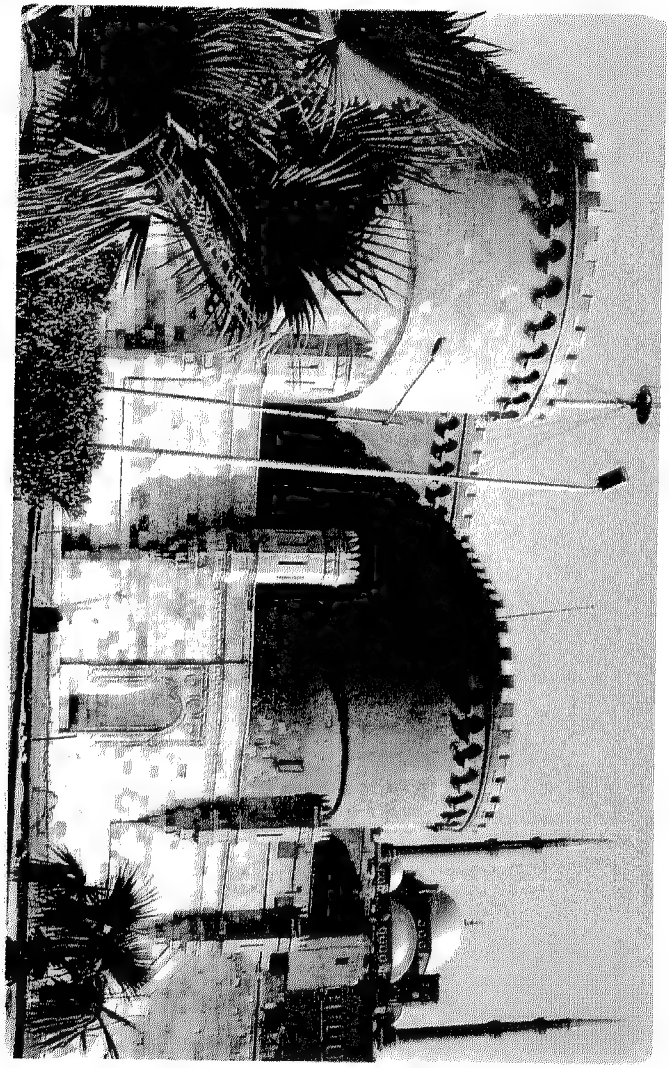

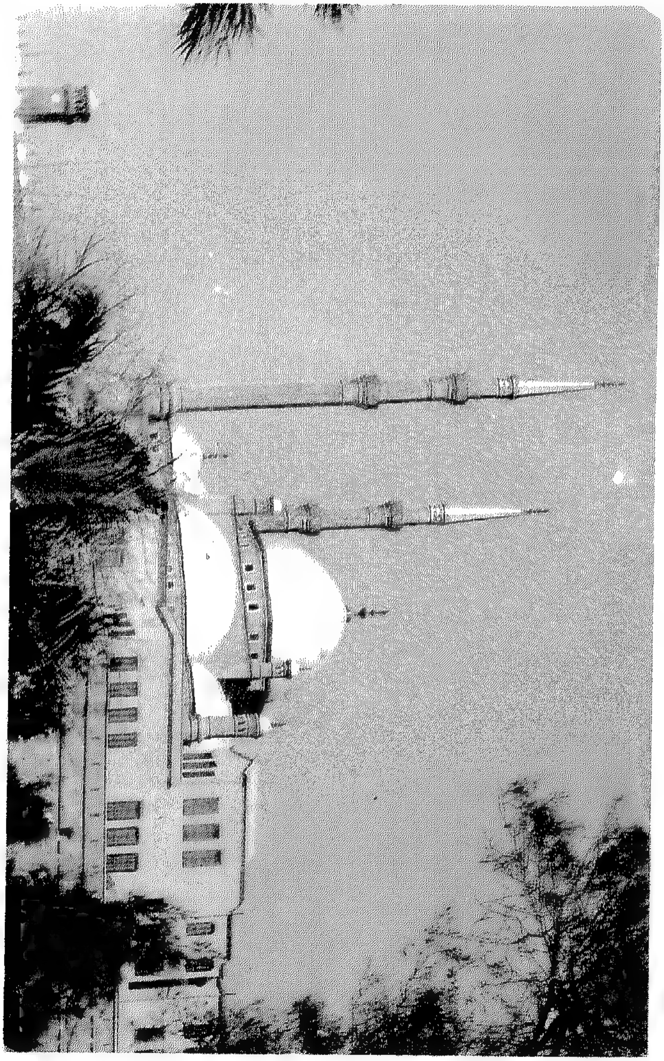

قصر المسافر خانة

فى واحدة من أسوأ الكوارث التى تعرضت لها آثار مصر أخيرًا.. احترق فى عام ١٩٩٨ قصر المسافرخانة.. هذه التحفة المعمارية التى لا يوجد لها مثيل فى العالم.. وأمام الإهمال والتسيب احترق القصر فى لحظة.. واكتفينا بدموع التماسيح حول رفات القصر المحترق.

الشىء المؤلم أن صور القصر قليلة جدًا بل نادرة.. وهذه بعض الصور التى لم تنشر وهى كل ما بقى لنا من قصر المسافرخانة.

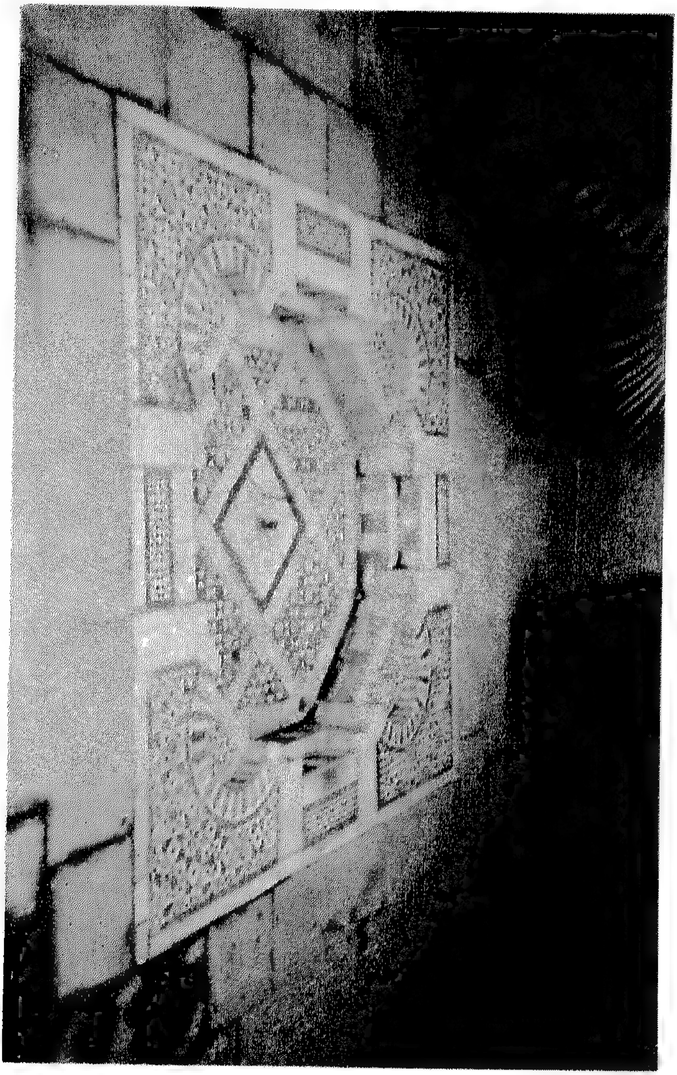

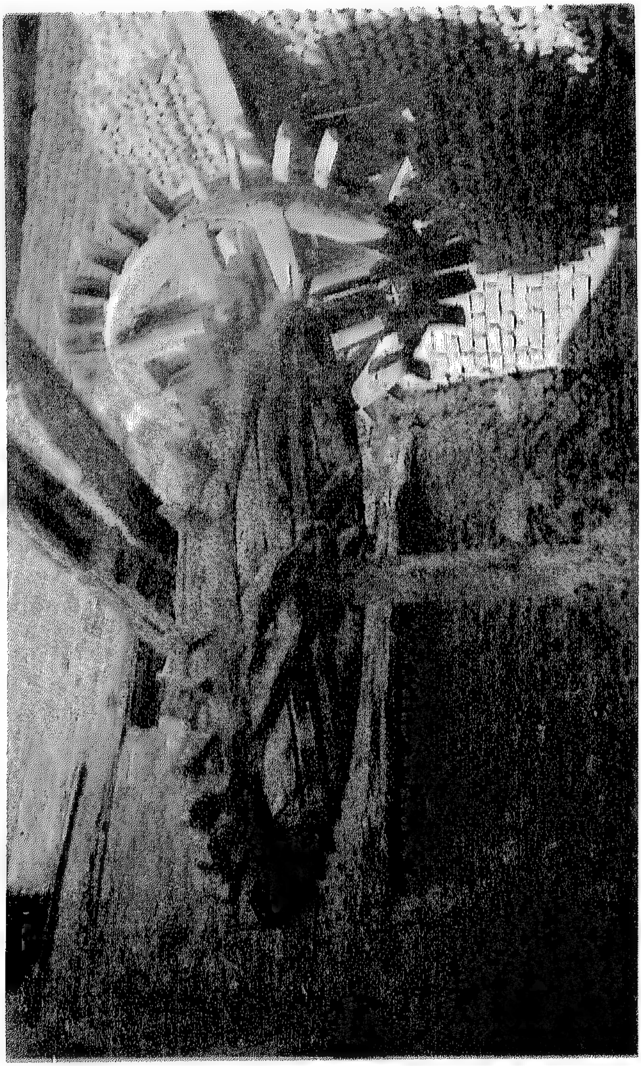

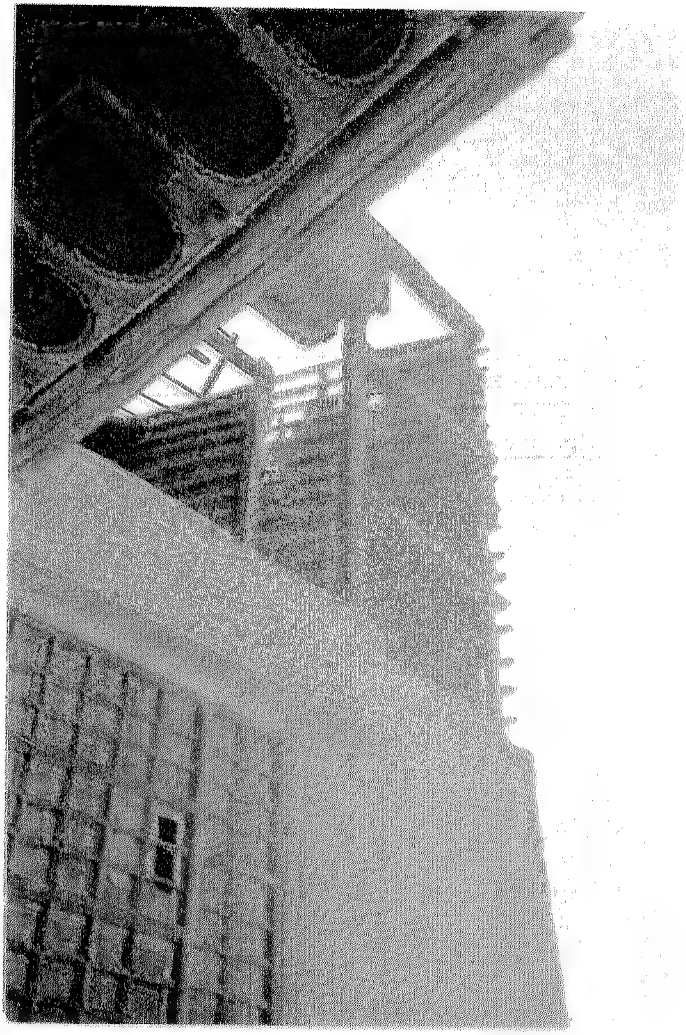

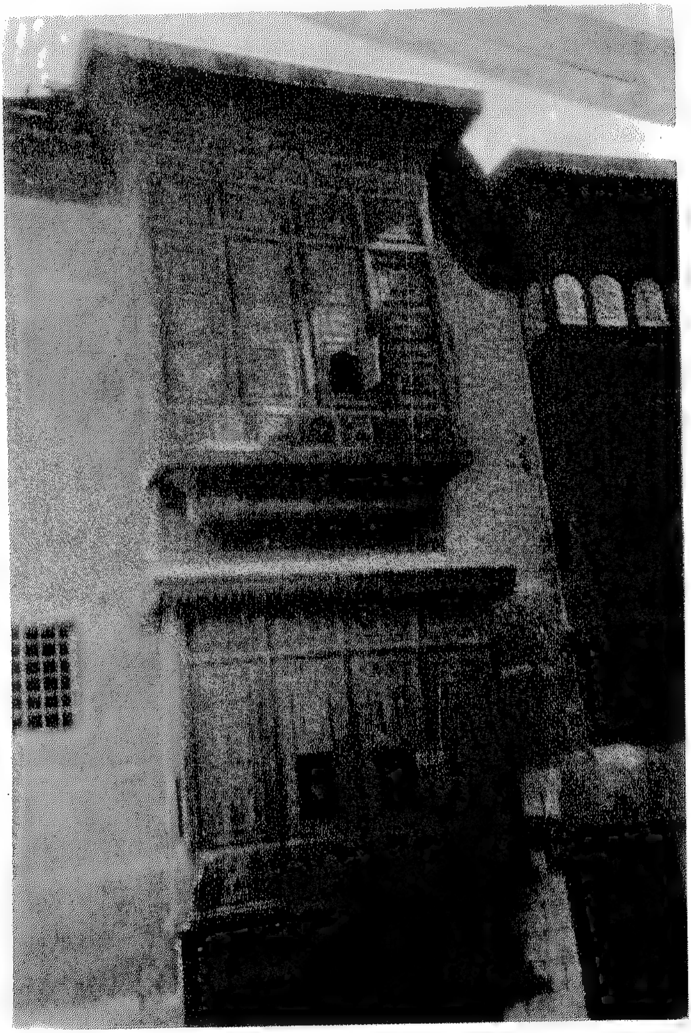

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الاسكندرية

إن تاريخ مصر وآثارها أمانة فى أعناقنا.. وأحكام التاريخ لا ترحم.. وأخشى أن يأتى يوم يقال فيه إننا فرطنا فى هذه الأمانة وتركنا آثارنا نهبا للضياع والتجارة والتهريب.. هذه الآثار التى عاشت آلاف السنين ومرت عليها عصور وأزمنة مختلفة لاينبغى أبدا أن تواجه هذا المصير المؤلم على يد أبناءها..

وهذا الكتاب محاولة للتصدى لهذا الزحف الضارى على آثار مصر وتاريخها.. والمواجهة تحتاج المساندة والدعم من كل الشرفاء ضد سماسرة التاريخ.

هذا الكتاب دفاع عن ذاكرة الأمة ابتداء بتاريخها .. وانتهاء بثقافتها.

الثمن ١٠ جنيهات

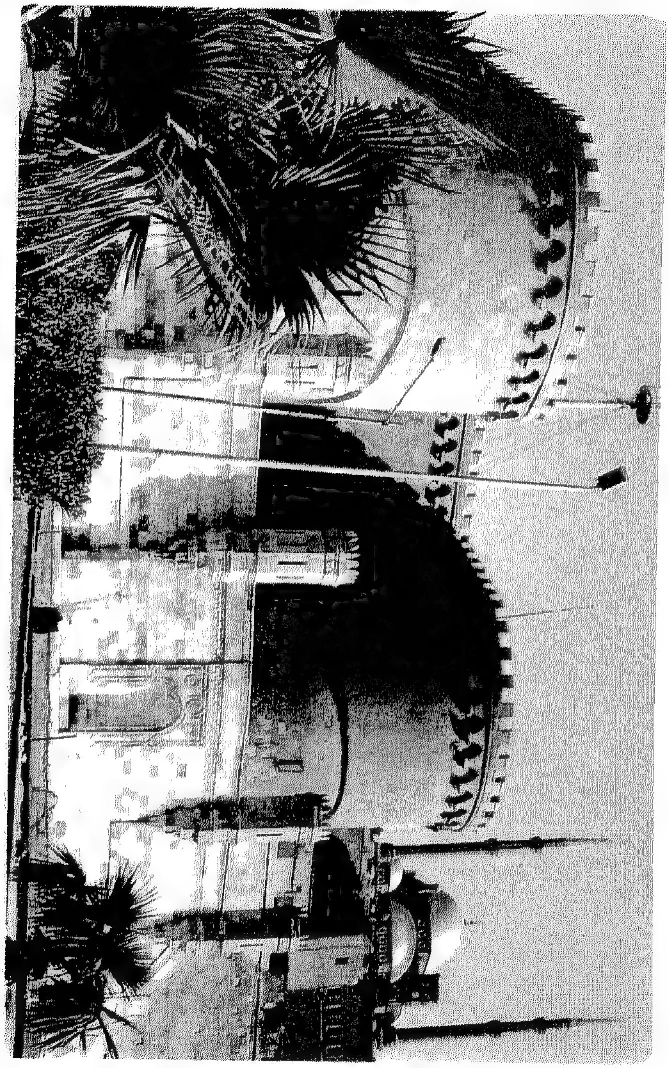

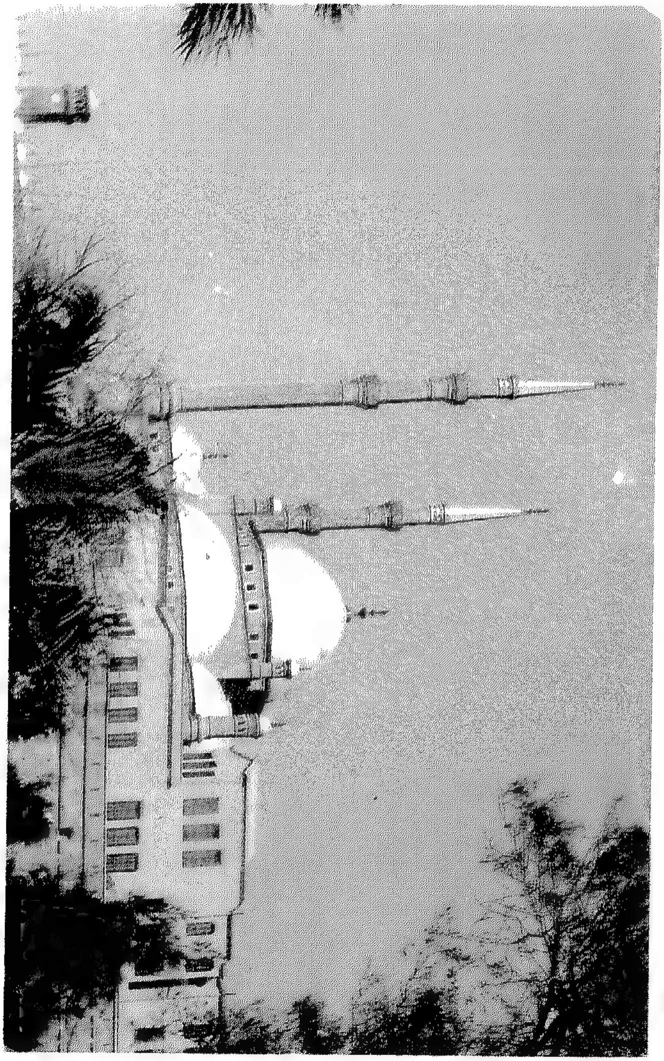

قصر المسافر خانة

فى واحدة من أسوأ الكوارث التى تعرضت لها آثار مصر أخيرًا.. احترق فى عام ١٩٩٨ قصر المسافرخانة.. هذه التحفة المعمارية التى لا يوجد لها مثيل فى العالم.. وأمام الإهمال والتسيب احترق القصر فى لحظة.. واكتفينا بدموع التماسيح حول رفات القصر المحترق.

الشىء المؤلم أن صور القصر قليلة جدًا بل نادرة.. وهذه بعض الصور التى لم تنشر وهى كل ما بقى لنا من قصر المسافرخانة.

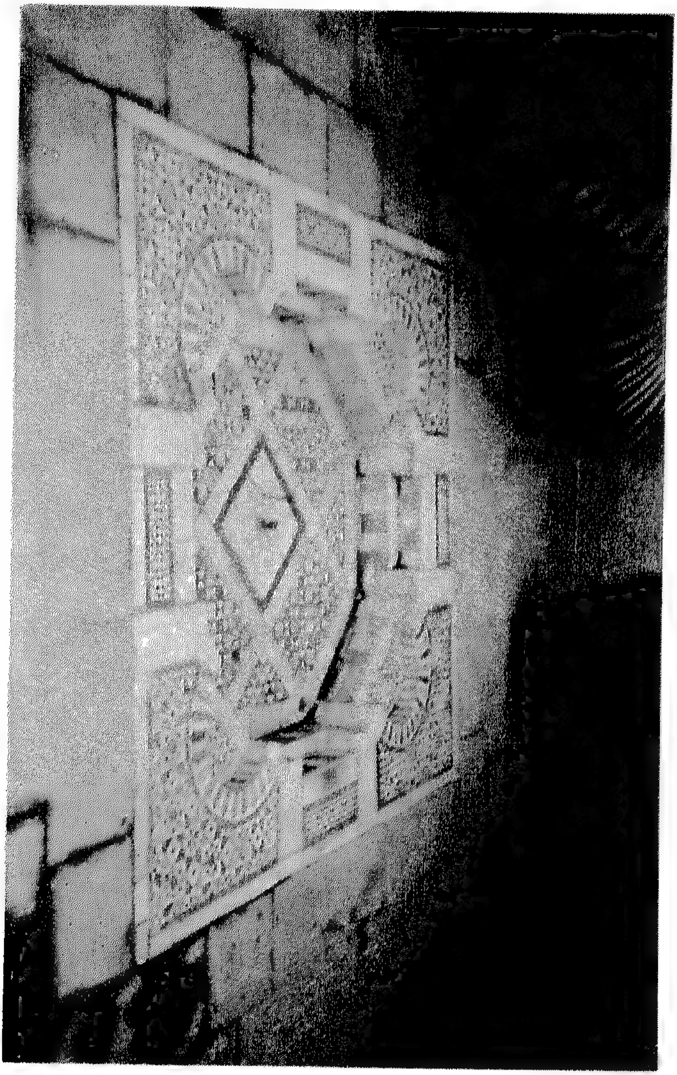

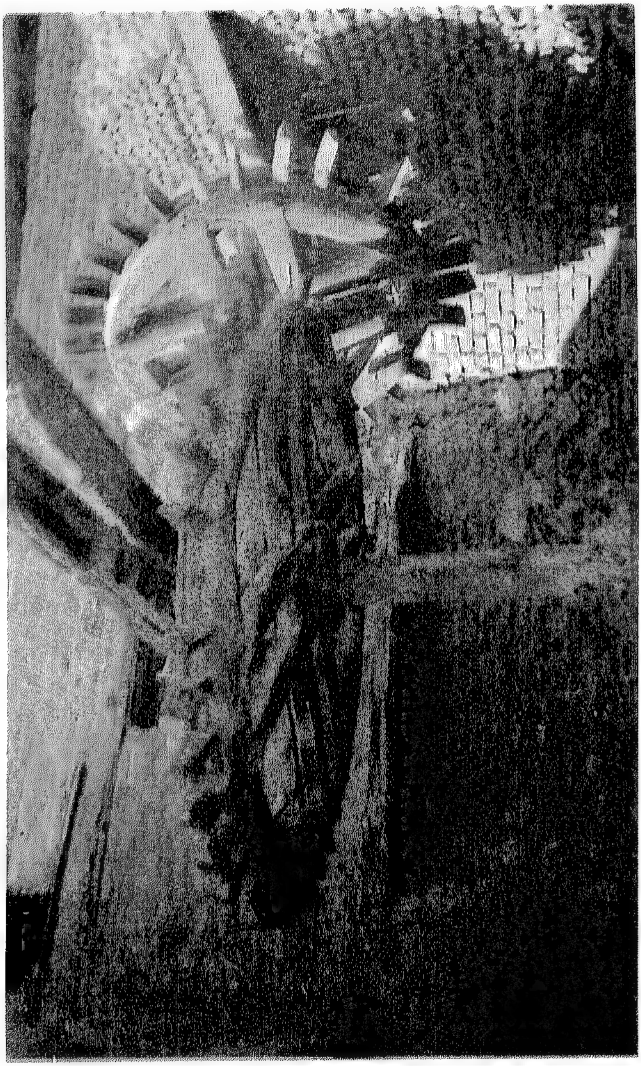

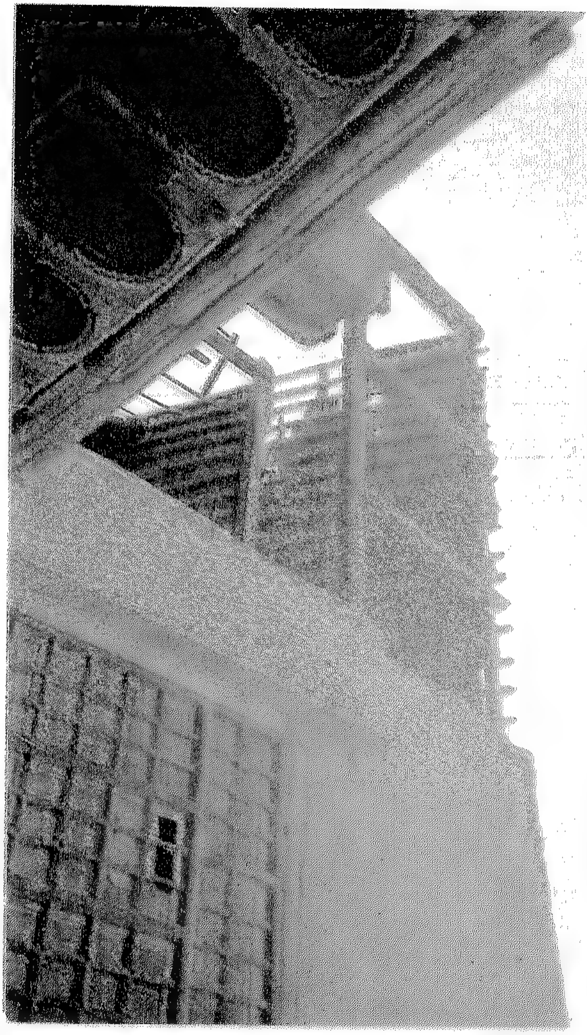

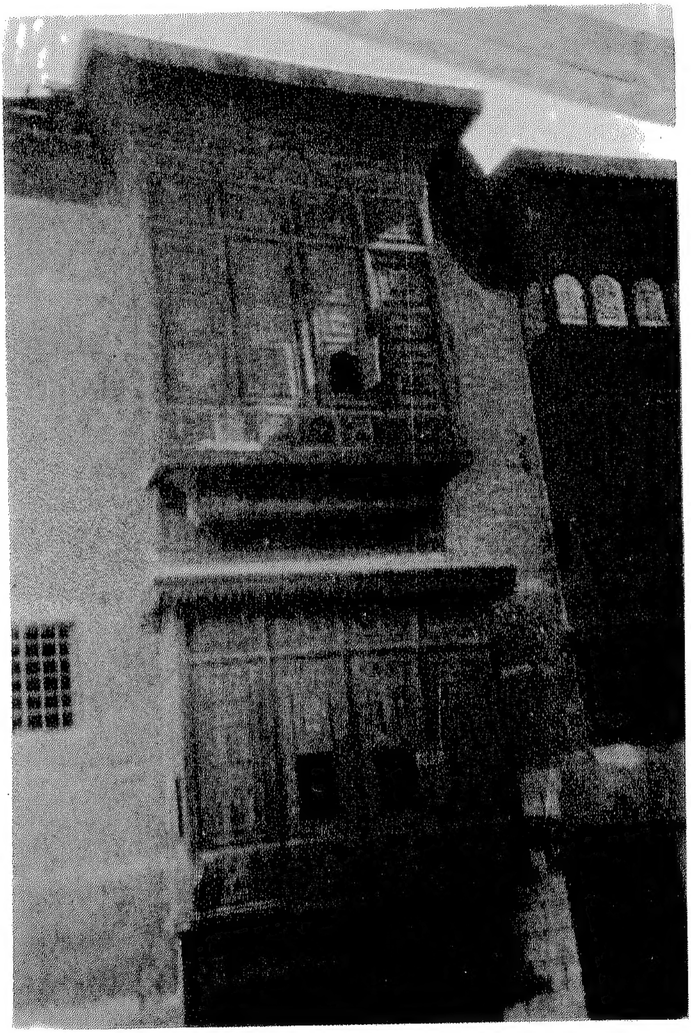

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الاسكندرية

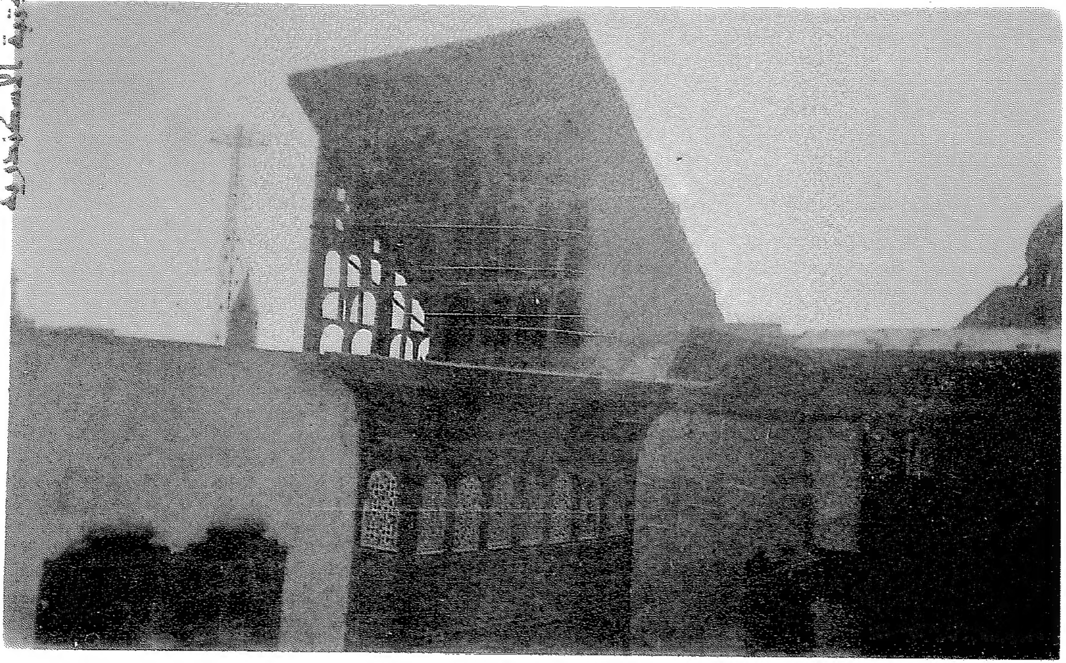

إن تاريخ مصر وآثارها أمانة فى أعناقنا.. وأحكام التاريخ لا ترحم .. وأخشى أن يأتى يوم يقال فيه إننا فرطنا فى هذه الأمانة وتركنا آثارنا نهبا للضياع والتجارة والتهريب.. هذه الآثار التى عاشت آلاف السنين ومرت عليها عصور وأزمنة مختلفة لاينبغى أبدا أن تواجه هذا المصير المؤلم على يد أبنائها..

وهذا الكتاب محاولة للتصدى لهذا الزحف الضارى على آثار مصر وتاريخها.. والمواجهة تحتاج المساندة والدعم من كل الشرفاء ضد سماسرة التاريخ.

هذا الكتاب دفاع عن ذاكرة الأمة ابتداء بتاريخها .. وانتهاء بثقافتها.

الثمن ١٠ جنيهات